

Distr.: General
6 May 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 - 30 تموز/يوليه 2025

البند 5 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2025*

موجز

يمر الاقتصاد العالمي بلحظة محفوفة بالمخاطر. وقد أدت التوترات التجارية المتصاعدة، إلى جانب حالة عدم اليقين بشأن السياسات، إلى إضعاف التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2025 بشكل كبير. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية - مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل التعريفات الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى إجهاد سلاسل الإمداد العالمية، وزيادة تكاليف الإنتاج وتأخير قرارات الاستثمار الحرجة مع المساهمة أيضاً في تقلبات الأسواق المالية. ومن المتوقع الآن أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى 2,4 في المائة في عام 2025، بانخفاض من 2,9 في المائة في عام 2024 وأقل بمقدار 0,4 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير. وتقوم التتحيات النزولية في توقعات النمو على قاعدة واسعة، حيث تؤثر على الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. ويؤدي ضعف نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار إلى تفاقم التباطؤ. ويواجه العديد من البلدان النامية المعتمدة على التجارة تحديات متزايدة بسبب انخفاض الصادرات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتشديد الشروط المالية وارتفاع أعباء الديون.

وتخف حدة التضخم على مستوى العالم، ولكن المخاطر القصيرة الأجل الناجمة عن ضغوط التكاليف التي تسببها التعريفات الجمركية وحالة عدم اليقين تزيد التحديات التي تواجه السياسات. ويتطلب التصدي لهذه المخاطر مجموعة أدوات واسعة النطاق تجمع بين السياسة النقدية، والتدابير المالية، والإصلاحات على صعيد العرض والاستراتيجيات الصناعية لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز القدرة على الصمود.

* تعرض هذه الوثيقة تحديثاً لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2025 (World Economic Situation and Prospects 2025)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.25.II.C.1)، الصادر في كانون الثاني/يناير 2025.



وتؤدي التوقعات الاقتصادية المتدهورة إلى زيادة تقويض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي خرج الكثير منها بالفعل عن المسار الصحيح. وتباطؤ النمو وثبات الضغوط على تكلفة المعيشة يهددان بتعميق أوجه عدم المساواة، مما يتقل كاهل الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والفئات السكانية الضعيفة على نحو غير متناسبي. وفي الوقت نفسه، يؤدي الضعف المستمر في نمو الاستثمار العالمي إلى تخفيض الآفاق الاقتصادية الطويلة الأجل.

أولا - اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

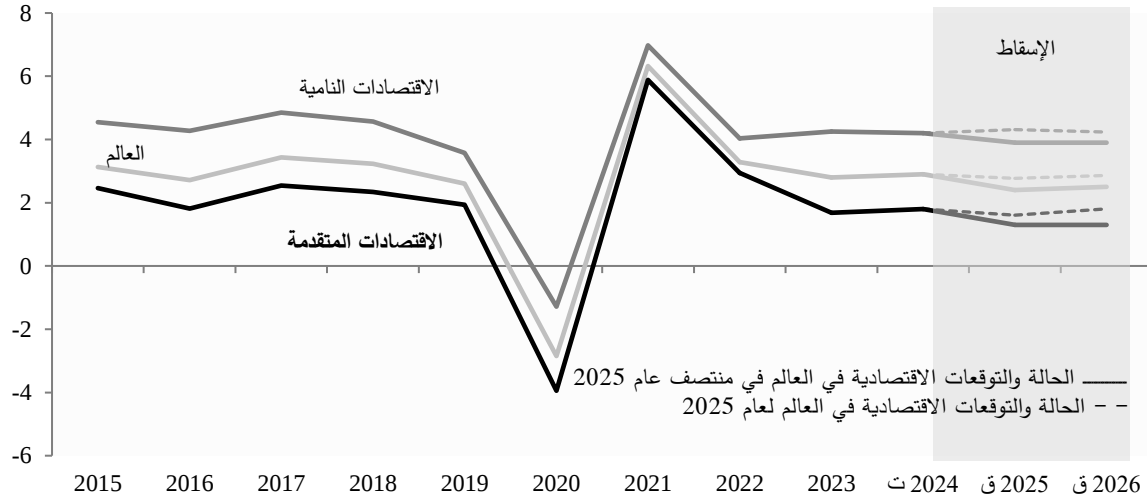
لمحة عامة على الصعيد العالمي

1 - تتدهور التوقعات الاقتصادية العالمية بشكل كبير منذ توقعات كانون الثاني/يناير 2025. وتؤدي الإعلانات عن التعريفات الجمركية الكاسحة والإعلانات المضادة التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تردي حالة عدم اليقين بشأن السياسات، إلى تآكل إمكانات النمو العالمي، التي تتسم بأنها أضعف بالفعل من الاتجاه الذي كان سائدًا قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بسبب ارتفاع مستويات الديون، وتباطؤ نمو الإنتاجية والتوترات الجيوسياسية. ويؤدي تراجع ثقة المستهلكين والأعمال التجارية إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية، وتؤثر الاضطرابات المحتملة في سلاسل التصنيع والإمداد على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وتهدد الصدمات في الأسعار الناجمة عن التعريفات الجمركية بإشغال التضخم من جديد، وإبطاء النمو وزيادة البطالة، وتعقد من ثم عملية رسم السياسات النقدية. وفي الوقت نفسه، يحدّ الحيز المالي المقيد - لا سيما في البلدان النامية - من قدرة الحكومات على الاستجابة بفعالية لهذه الصدمات. ويؤدي غموض السياسات إلى مستويات غير مسبقة من عدم اليقين، مما يعرض عملية صنع القرار للخطر على جميع المستويات. وتعرّض هذه التحديات النمو والتنمية المستدامة للخطر.

2 - وفي هذا السياق، تتسم حالة عدم اليقين في توقعات النمو العالمية بأنها مرتفعة أيضًا بشكل غير عادي. وفي إطار سيناريو خط الأساس، الذي يتضمن التطورات وإعلانات السياسات في مطلع أيار/مايو 2025، من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنسبة 2,4 في المائة في عام 2025، بانخفاض من 2,9 في المائة في عام 2024 وأقل بمقدار 0,4 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير (انظر الشكل الأول). ويؤثر تراجع النمو لعام 2025 على المناطق المتقدمة والنامية على السواء، وإن كان بدرجات مختلفة (انظر الجدول الأول).

الشكل الأول نمو الناتج الاقتصادي

(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى تقديرات وتوقعات أعدت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. المختصران: ت، تقديرات؛ ق، توقعات.

3 - وينشأ هذا التراجع الواسع النطاق عن سلسلة من الزيادات في الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة والتي لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، والنطاق والسرعة، والتدابير الانتقامية التي اتخذتها الصين، والاتحاد الأوروبي وكندا، وعدم اليقين الناشئ عن حالات التوقف الانتقائي عن التنفيذ والمفاوضات الثنائية⁽¹⁾. وفي الوقت الحالي، ومع مراعاة الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين لتخفيف الزيادات الأخيرة في التعريفات الجمركية بشكل كبير لمدة 90 يوما، يقدر متوسط معدل التعريفات الجمركية الفعلي على واردات الولايات المتحدة بحوالي 14 في المائة، بعد أن كان 2,5 في المائة في مطلع عام 2025.

4 - وفي عام 2024، شكلت تجارة البضائع (متوسط الصادرات والواردات) 22,2 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي. واستأثرت الولايات المتحدة بنسبة 14 في المائة من الواردات العالمية، تلتها الصين (10 في المائة) وألمانيا (6 في المائة). وبالتالي، تنذر الاضطرابات المحتملة في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وبقية العالم بمخاطر كبيرة على الاقتصاد العالمي من خلال قنوات متعددة.

5 - وتحتاج سلاسل الإمداد المعقدة القائمة على التخصص المعزز وتكاليف المعاملات المنخفضة إلى وقت واستثمارات للتكيف، وهي عملية يمكن أن تتأخر بسبب عدم اليقين بشأن السياسات. وتؤدي حالات عدم اليقين إلى زيادة الضغوط على الأسواق المالية وتقلباتها، في حين أنه من المتوقع أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى ارتفاع تكاليف الأعمال التجارية وأسعار المستهلكين، مما يؤدي إلى التضخم. وقد يؤثر ارتفاع الأسعار، وعدم استقرار الأسواق ومخاطر الإيرادات على إنفاق المستهلكين، مما يزيد من ضعف

(1) يتاح جدول زمني للإجراءات التجارية والإجراءات المضادة على www.piie.com/blogs/realtime-economics/2025/trumps-trade-war-timeline-20-date-guide.

الطلب. وإذا امتدت التغييرات في تجارة السلع إلى الخدمات - مثل النقل أو السياحة - يمكن أن تنتشر الانعكاسات عبر قنوات إضافية.

6 - وفي إطار سيناريو خط الأساس، من المتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة 1,6 في المائة في عام 2025، منخفضاً من 2,8 في المائة في عام 2024 وأقل بمقدار 0,3 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير (انظر الجدول). وفي حين أن توقع فرض تعريفات جمركية أعلى أدى إلى زيادة فورية في الواردات، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات إلى التأثير على الاستثمار الخاص والاستهلاك. وفي الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يبلغ النمو 1,0 في المائة في عام 2025، دون تغيير عن عام 2024 وأقل بمقدار 0,3 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن يُقابل ارتفاع في إنفاق المستهلكين، مدعوماً بقدرة أسواق العمل على الصمود، ونمو الدخل الحقيقي وانخفاض أسعار الفائدة، بصادرات صافية أضعف وسط ارتفاع الحواجز التجارية.

7 - ومن بين الاقتصادات النامية، من المتوقع أن تكون اقتصادات شرق آسيا وأمريكا اللاتينية الأكثر تأثراً بالتعريفات الجمركية بسبب روابطها التجارية القوية مع الولايات المتحدة. ويواجه العديد من البلدان النامية أيضاً تحديات من ضعف توقعات أسعار السلع الأساسية. وفي الصين، من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات في التصنيع الموجه نحو التصدير، وضعف الاستهلاك وضعف قطاع العقارات إلى تباطؤ النمو إلى 4,6 في المائة في عام 2025، أي أقل بمقدار 0,2 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد المكسيك ركوداً في عام 2025، بسبب ضعف الصادرات إلى الولايات المتحدة وحدث تراجع حاد في الاستثمار. وفي أفريقيا، لا يزال النمو مقيداً بالتوترات التجارية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية والنزاعات المسلحة المستمرة. وعلى الرغم من توقع حدوث اعتدال، لا تزال الهند أحد أسرع الاقتصادات الكبيرة نمواً، مدعومة بقدرة الاستهلاك والإنفاق الحكومي على الصمود. ومنطقة رابطة الدول المستقلة في منأى إلى حد بعيد عن الآثار المباشرة للتوترات التجارية العالمية ولكنها قد تواجه تحديات من تراجع أسعار النفط والغاز، مما قد يؤثر على إيرادات التصدير والأرصدة المالية.

8 - وتسوء أيضاً الآفاق الاقتصادية للعديد من البلدان الصغيرة والضعيفة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في أقل البلدان نمواً 4,1 في المائة في عام 2025، أي أقل بمقدار 0,5 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير. وكمبوديا، وليسوتو ومدغشقر هي من بين البلدان التي تواجه أعلى مستويات "التعريفات الجمركية المتبادلة" المحتملة من الولايات المتحدة، التي تمثل وجهة تصدير أساسية. وتشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية تنقيحاً نزولياً طفيفاً في النمو إلى 3,1 في المائة في عام 2025. ومن المرجح أن تعاني البلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، من آثار محدودة على المدى القريب من النزاع التجاري بسبب تقييد إمكانية وصولها إلى الأسواق الدولية.

نمو الناتج العالمي والناتج المحلي الإجمالي

التغير عن التوقعات الواردة في
تقرير الحالة والتوقعات
الاقتصادية في العالم لعام 2025

التغير السنوي بالنسبة المئوية

	2026	2025	2026 ^(ب)	2025 ^(ب)	2024 ^(ل)	متوسط الفترة 2019-2023	
						2023	2019-2010
العالم	0,4-	0,4-	2,5	2,4	2,9	2,8	3,2
الاقتصادات المتقدمة النمو	0,5-	0,3-	1,3	1,3	1,8	1,7	2,0
الولايات المتحدة الأمريكية	0,6-	0,3-	1,5	1,6	2,8	2,9	2,4
اليابان	0,3-	0,3-	0,9	0,7	0,1	1,5	1,2
الاتحاد الأوروبي	0,2-	0,3-	1,3	1,0	1,0	0,4	1,6
منطقة اليورو	0,2-	0,3-	1,1	0,8	0,9	0,4	1,4
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	0,3-	0,3-	1,1	0,9	1,1	0,4	2,0
البلدان المتقدمة الأخرى	0,6-	0,6-	1,5	1,4	1,5	1,4	2,6
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	0,1	0,1-	2,6	2,5	4,4	4,3	2,4
جنوب شرق أوروبا	0,1	0,4-	3,6	3,2	3,4	3,4	2,1
رابطة الدول المستقلة وجورجيا	0,0	0,0	2,5	2,5	4,5	4,3	2,5
الاتحاد الروسي	0,0	0,0	1,5	1,5	4,3	4,1	2,0
الاقتصادات النامية	0,1-	0,3-	4,1	4,0	4,2	4,3	5,2
أفريقيا ^(ج) ^(د)	0,3-	0,1-	3,7	3,6	3,5	3,3	3,8
شمال أفريقيا ^(ج) ^(د)	0,2-	0,1	3,6	3,5	3,2	3,1	3,6
شرق أفريقيا	0,4-	0,8-	5,6	5,2	5,7	6,0	6,2
وسط أفريقيا	0,1	0,4-	2,9	2,6	2,7	2,0	2,6
غرب أفريقيا	0,3-	0,1	4,0	4,2	4,2	3,6	4,5
الجنوب الأفريقي	0,3-	0,3-	2,2	1,9	1,6	1,6	2,4
شرق وجنوب آسيا ^(د)	0,2-	0,3-	4,5	4,6	5,1	5,2	6,7
شرق آسيا	0,2-	0,3-	4,3	4,4	4,9	4,8	7,0
الصين	0,3-	0,2-	4,4	4,6	5,0	5,2	7,7
جنوب آسيا ^(د) ^(هـ)	0,4-	0,4-	5,6	5,3	6,0	7,1	5,7
الهند ^(د)	0,3-	0,3-	6,4	6,3	7,1	8,7	6,7
غرب آسيا	0,1	0,7-	3,6	2,8	2,1	2,0	4,1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,1-	0,5-	2,2	2,0	2,2	2,2	1,6
أمريكا الجنوبية	0,0	0,3-	2,2	2,3	2,1	1,5	1,2
البرازيل	0,1	0,5-	2,0	1,8	3,4	3,2	1,4
المكسيك وأمريكا الوسطى	0,5-	0,9-	1,9	1,0	2,0	3,2	2,7
منطقة البحر الكاريبي ^(د)	0,1-	0,3-	2,0	2,2	2,3	2,1	0,4

التغير عن التوقعات الواردة في
تقرير الحالة والتوقعات
الاقتصادية في العالم لعام 2025

التغير السنوي بالنسبة المئوية

متوسط الفترة						
2019-2020	2023	2024 ^(د)	2025 ^(ب)	2026 ^(ب)	2025	2026
أقل البلدان نمواً ^(أ)	5,5	4,7	4,5	4,1	4,8	0,5- 0,3-
الدول الجزرية الصغيرة النامية	5,4	4,9	4,6	4,9	4,9	0,0 0,0
البلدان النامية غير الساحلية ^(أ)	3,9	2,2	4,6	3,1	2,8	0,3- 0,2-
البلدان المتوسطة الدخل	5,6	4,7	4,4	4,1	4,2	0,3- 0,1-
بنود المنكورة						
التجارة العالمية ^(ج)	4,5	1,1	3,3	1,6	2,3	1,6- 1,2-
نمو الناتج العالمي مع معاملات ترجيح مستندة إلى تعادل القوة الشرائية ^(ط)	3,6	3,3	3,3	2,9	3,0	0,3- 0,3-

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى التقديرات والتوقعات التي وضعت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

ملاحظة: تستند التقديرات والتوقعات إلى البيانات المتاحة حتى مطلع أيار/مايو 2025.

(أ) مقدر.

(ب) متوقع.

(ج) باستثناء ليبيا بسبب النزاع.

(د) باستثناء السودان بسبب النزاع.

(هـ) باستثناء أفغانستان بسبب نقص البيانات.

(و) على أساس السنة التقييمية.

(ز) باستثناء غيانا نظراً لأن النمو السريع بسبب إنتاج النفط يؤدي إلى ارتفاع المتوسط الإقليمي.

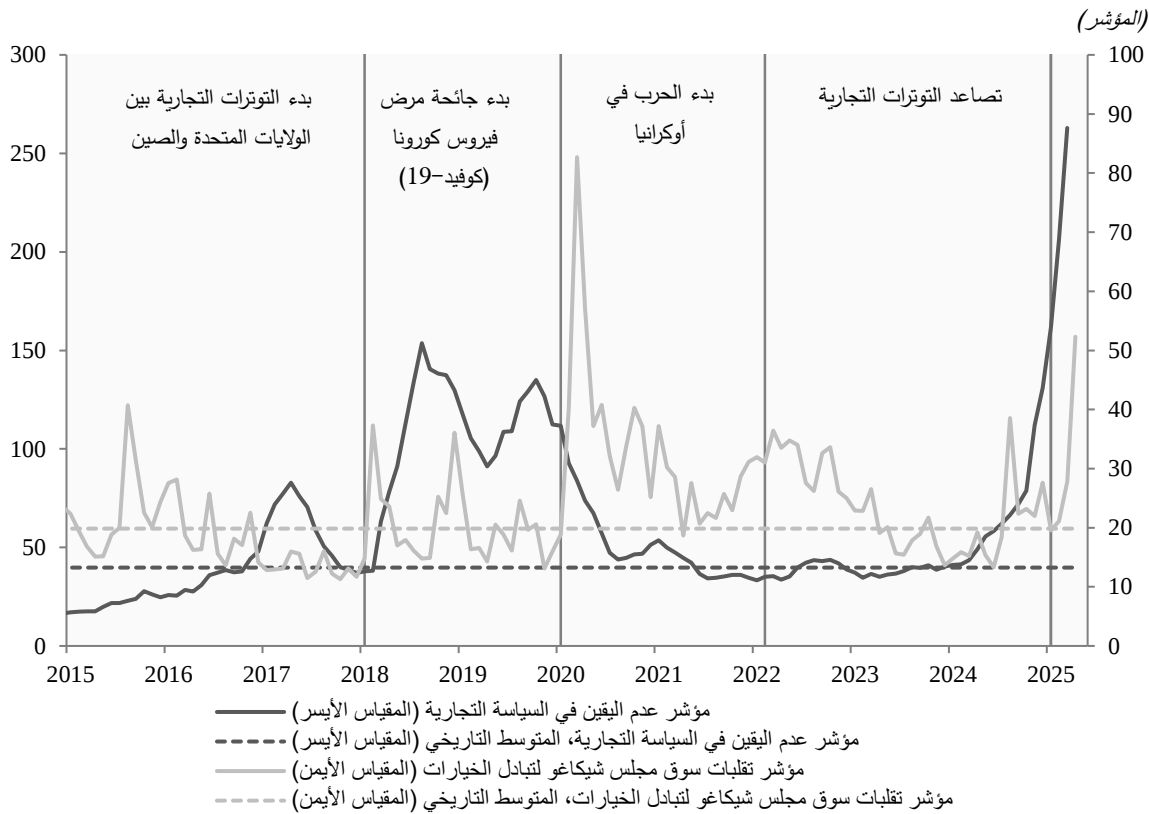
(ح) يشمل السلع والخدمات.

(ط) استناداً إلى نقطة مرجعية لعام 2015.

9 - ويمكن أن يؤدي التوصل إلى حل سريع للتوترات التجارية، مصحوباً بتخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية، إلى تحسين الآفاق الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، تهيمن مخاطر الاتجاه النزولي، مع احتمال أن تكون النتائج أسوأ مما هي عليه في السيناريو المرجعي. وقد يؤدي استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات، واستمرار النزاعات التجارية واستمرار تقلبات الأسواق (انظر الشكل الثاني) إلى مواصلة تعطيل سلاسل التوريد، وتقويض ثقة الأعمال التجارية والمستهلكين والحد من الحيز المالي. وفي سيناريو الاتجاه النزولي هذا، يمكن أن ينخفض النمو العالمي بمقدار 0,3 نقطة مئوية في عام 2025 و 0,6 نقطة مئوية في عام 2026 مقارنة بتوقعات خط الأساس.

الشكل الثاني

مؤشر عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتقلب أسواق الأسهم



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادًا إلى بيانات مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الاتحادي.

ملاحظة: يعتمد مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية على متوسط متحرك لمدة ستة أشهر. ويأخذ مؤشر التقلب القيمة القصوى لكل شهر. وتشير المتوسطات التاريخية إلى المتوسط الحسابي للفترة من كانون الثاني/يناير 2000 إلى آذار/مارس 2025.

10 - وتقوض التوقعات العالمية المتدهورة كذلك التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي خرج الكثير منها بالفعل عن المسار الصحيح. وتواجه الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ذات القدرة التفاوضية المحدودة في المفاوضات التجارية الثنائية، انخفاضًا في إيرادات التجارة، وضعفًا في إيجاد فرص العمل وتباطؤًا في النمو. وتهدد هذه التحديات بتوسيع التفاوتات العالمية وإعاقة التقارب الاقتصادي. وتؤثر الزيادات في الأسعار الناجمة عن التعريفات الجمركية بشكل غير متناسبي على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، مما يزيد من الضغوط على تكاليف المعيشة، ويهدد الحد من الفقر ويزيد من تفاقم عدم المساواة داخل البلدان. والنساء معرضات للخطر بشكل خاص، نظرًا لأن العديد من البلدان التي تتعرض لتهديدات بفرض تعريفات جمركية مرتفعة هي من البلدان المصدرة الرئيسية للملابس والمنسوجات الكثيفة اليد العاملة، وهي صناعة تشكل النساء فيها الغالبية العظمى من القوة العاملة. ويؤدي ضعف آفاق النمو كذلك إلى الحد من الحيز المالي للحكومات، مما يقيد الاستثمار في التنمية والعمل المناخي.

التضخم

11 - يستمر التضخم في الانخفاض في معظم الاقتصادات، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ، ولكن التوترات التجارية المتزايدة تزيد من حالة عدم اليقين بشأن مساره على المدى القصير. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم الكلي العالمي من 4,0 في المائة في عام 2024 إلى 3,6 في المائة في عام 2025، أي أعلى بمقدار 0,2 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وبعض السلع الأساسية - الذي يعكس ضعف الطلب وتخفيف القيود على العرض - إلى توفير قدر من الراحة. ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية، لا سيما في الولايات المتحدة، إلى ارتفاع أسعار المستهلكين، وهو ما ينطوي على إمكانية إعادة إشعال التضخم.

12 - وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 2,8 في المائة في عام 2025، أي أعلى بقليل من المعدل البالغ 2,7 في المائة المسجل في عام 2024. واعتدل التضخم الأساسي - باستثناء الغذاء والطاقة - في أوائل عام 2025 ولكنه لا يزال أعلى من المستويات التي تستهدفها المصارف المركزية. وفي الولايات المتحدة، أدت احتمالات فرض تعريفات جمركية أعلى بكثير على السلع النهائية والوسيلة إلى زيادة توقعات التضخم على المدى القصير، مما أثار الشواغل بشأن تجدد الضغوط على الأسعار وإمكانية التخلي عن أهداف البنك المركزي. وعلى الرغم من أن زيادة واحدة في التعريفات الجمركية قد لا تتسبب إلا في ارتفاع محدود في الأسعار، فإن الزيادات الأوسع نطاقاً في التعريفات الجمركية التي تؤثر على مراحل مختلفة من سلاسل الإمداد، أو تحفز الإجراءات الانتقامية أو تحدث اضطراباً كبيراً في الإمداد، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أطول أمداً وأكثر ثباتاً في أسعار المستهلكين. وعلى النقيض من ذلك، قد تواجه أسعار السلع في أوروبا ضغوطاً نزولية مع قيام المصدرين بإعادة توجيه المنتجات بعيداً عن سوق الولايات المتحدة. وقد تؤدي هذه الدينامية إلى تعميق التباين بين المنطقتين، نظراً لأن التضخم يستمر في الانخفاض في أوروبا في حين أنه يظل مرتفعاً في الولايات المتحدة - مما يساهم في اختلاف القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة.

13 - وفي الاقتصادات النامية، من المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم من 6,0 في المائة في عام 2024 إلى 4,7 في المائة في عام 2025، مقترّباً من متوسطه الطويل الأجل. ومع ذلك، في ثلاثة أرباع هذه الاقتصادات، من المتوقع أن يتجاوز التضخم في عام 2025 مستويات عام 2019، حيث ستشهد عدة بلدان معدلات بأرقام من خانتين. وعلى الرغم من الانخفاضات الكبيرة، لا يزال تضخم أسعار الغذاء مرتفعاً في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا وغرب آسيا، بسبب تقلب أسعار الصرف، والنزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ. ويتضمن الفرع الثاني نظرة أكثر تعمقاً إلى التضخم.

التجارة والاستثمار العالميان

14 - من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية بشكل حاد من 3,3 في المائة في عام 2024 إلى 1,6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تضعف تجارة البضائع بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2025، بعد ارتفاع حاد مؤقت في أواخر عام 2024 وأوائل عام 2025 حيث قامت الأعمال التجارية بزيادة فورية عدد الشحنات قبل الزيادات المتوقعة في التعريفات الجمركية. ولا تزال التوقعات التجارية غير مؤكدة إلى حد بعيد وسط سياسات تجارية لا يمكن التنبؤ بها وآثار مضاعفة محتملة عبر العلاقات العالمية. ويأتي هذا الاضطراب التجاري في وقت يشهد تغييرات هيكلية مستمرة، بما في ذلك الدور الآخذ

بالإتساع للخدمات، وتطور سلاسل الإمداد، والنشر المتزايد للتكنولوجيات المتقدمة والطبيعة المتعددة الأقطاب بشكل متزايد للتجارة العالمية.

15 - وفي حين أن الاضطرابات يمكن أن تطلق فرصًا جديدة لبعض الاقتصادات، فإن مخاطر تصاعد النزعة الحمائية، وتزايد أوجه القصور واستمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات تشكل تحديات كبيرة، مما يؤكد حالة التقلب التي تشهدها التجارة العالمية. وتضع الاحتكاكات التجارية المتصاعدة ضغوطًا متزايدة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما على منظمة التجارة العالمية، التي تمثل هي حجر الزاوية في التجارة الدولية القائمة على القواعد. وتواجه الاقتصادات الصغيرة والضعيفة قدرًا أكبر من مخاطر التهميش، نظرًا لأن نفوذها المحدود في المفاوضات التجارية يجعلها مكشوفة بشكل متزايد في هذا المشهد المجزأ. ويضاف إلى هذه التحديات المأزق المستمر في نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، الذي يزيد من صعوبة حل النزاعات التجارية، مما يزيد من حالة عدم اليقين في العلاقات التجارية العالمية.

16 - وتُظهر مؤشرات التجارة الحديثة تباينًا كبيرًا بين المناطق وفئات المنتجات. وارتفعت واردات الولايات المتحدة من البضائع بشكل حاد خلال مرحلة الزيادة الفورية في الواردات (الشكل الثالث (أ)). وفي موازاة ذلك، ارتفعت الصادرات من الصين واقتصادات شرق آسيا الأخرى بصورة حادة، مدفوعة بالطلب العالمي القوي على الإلكترونيات، والآلات وأشباه الموصلات - وهي مكونات بالغة الأهمية لسلاسل الإمداد العالمية (انظر الشكل الثالث (ب)). وعلى النقيض من ذلك، كان أداء السلع الأساسية ضعيفًا بسبب ضعف الطلب، لا سيما على النفط، مما زاد من الضغط على الاقتصادات المعتمدة على الموارد. ومن المتوقع أن يستمر هذا الضعف طوال عام 2025، حيث من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية - بما في ذلك النفط، والفولاذ والمعادن الصناعية - انخفاضًا كبيرًا⁽²⁾.

(2) World Bank, *Commodity Markets Outlook, April 2025* (Washington, D.C., 2025)

الشكل الثالث

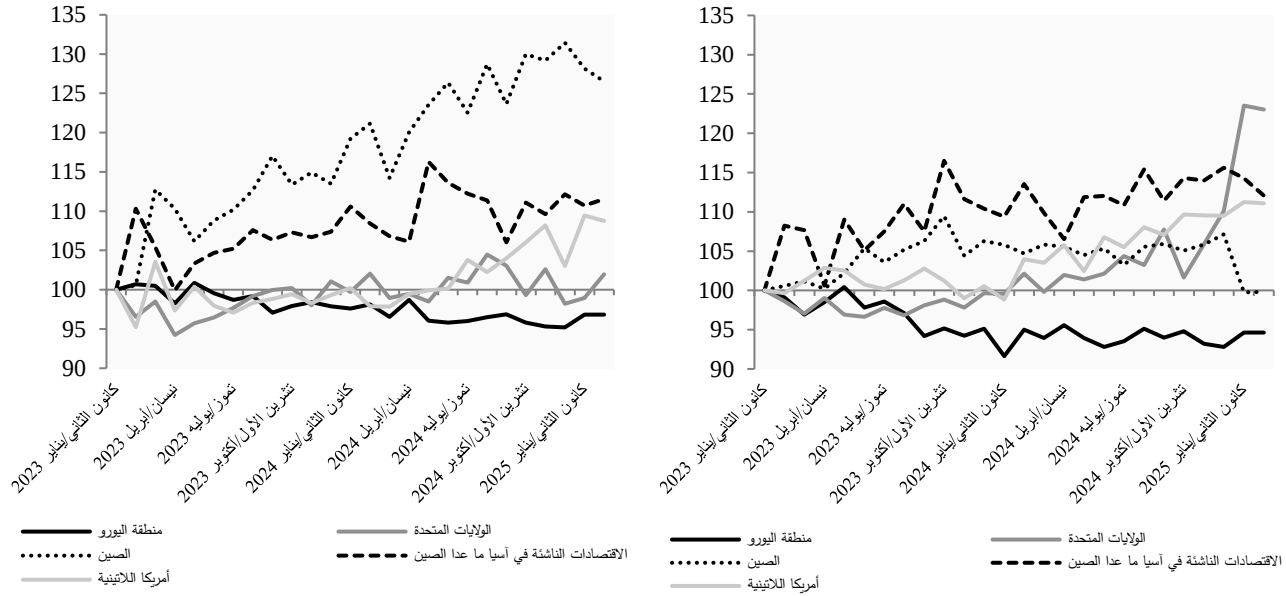
حجم تجارة البضائع في اقتصادات مختارة

(أ) الواردات

(المؤشر، كانون الثاني/يناير 2023 = 100)

(ب) الصادرات

(المؤشر، كانون الثاني/يناير 2023 = 100)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من سنترال بلانبيرو (Centraal Planbureau)، المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

ملاحظة: التجمعات الإقليمية غير قابلة للمقارنة بدقة مع تلك الواردة في هذا التقرير ولكنها توضح الاتجاهات الإقليمية.

17 - وتصبح علامات ضعف تجارة السلع واضحة بشكل متزايد. فعلى سبيل المثال، انخفضت مؤشرات مديري الشراء في قطاع التصنيع فيما يتعلق بطلبات التصدير الجديدة إلى أقل من 50 في العديد من الاقتصادات، مما يشير إلى ضعف في الطلب الخارجي في المستقبل (انظر الشكل الرابع).

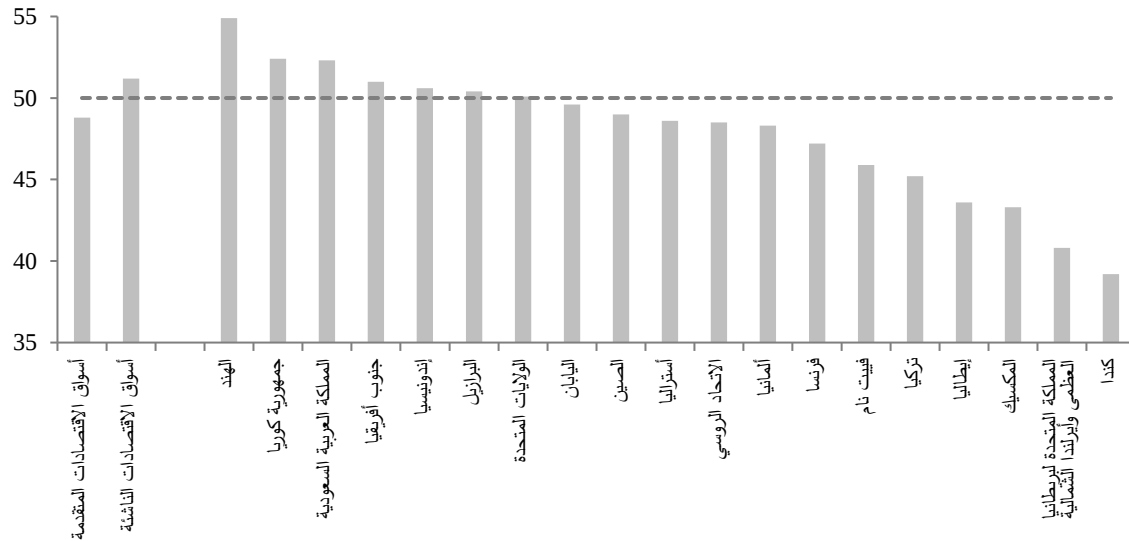
18 - وتثبت تجارة الخدمات أنها أقدر على امتصاص الصدمات، مدفوعة بالرقمنة وأوجه التقدم التكنولوجي. وبحلول عام 2023، وصلت قيمة الخدمات القابلة للتقديم رقمياً إلى 4,25 تريليونات دولار، أي ما يقرب من 14 في المائة من صادرات السلع والخدمات العالمية. ويعمل الذكاء الاصطناعي على إحداث مزيد من التحول في تجارة الخدمات، حيث تستفيد قطاعات مثل التعليم، والرعاية الصحية والتمويل من نمو الإنتاجية المدفوع بالذكاء الاصطناعي وانخفاض تكاليف التجارة⁽³⁾. ومع ذلك، قد يؤدي تباطؤ تجارة البضائع إلى تقويض آفاق خدمات الشحن والنقل، في حين أن ضعف النمو الإجمالي يمكن أن يضعف الطلب على خدمات مثل السياحة الدولية.

(3) انظر، على سبيل المثال، World Trade Organization, *Trading with Intelligence: How AI Shapes and is Shaped by International Trade* (Geneva, 2024).

الشكل الرابع

مؤشر مديري الشراء في قطاع التصنيع لطلبات التصدير الجديدة، آذار/مارس 2025

(المؤشر)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات شركة CEIC.

19 - ومن المتوقع أن يؤثر النزاع التجاري العالمي بشكل كبير على الاستثمار في جميع أنحاء العالم من خلال إضعاف الطلب العالمي، ورفع التكاليف على الأعمال التجارية وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات. ويعتمد العديد من الشركات نهج "الانتظار والترقب"، مع تأخير أو تقليص النفقات الرأسمالية، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل الإمداد العالمية المعقدة، مثل الإلكترونيات، والآلات وصناعة السيارات. فالاستثمار، وهو الجزء الأكثر كثافة من حيث الاستيراد من الطلب، شديد التأثر بالضغوط التجارية. وفي البلدان النامية، يؤدي ارتفاع تكاليف التمويل إلى زيادة تقييد القدرة الاستثمارية، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالتجارة. وبالتالي، من المتوقع أن يستمر في عام 2025 الضعف في نمو الاستثمار العالمي الذي لوحظ في عام 2024، مما يزيد من تأثيره السلبي على الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل (انظر الشكل الخامس).

20 - ومن بين الاقتصادات المتقدمة النمو، بدأ نمو الاستثمار في الولايات المتحدة في الاعتدال في أواخر عام 2024، لكنه ظل قوياً نسبياً بشكل عام. ويواجه الاستثمار في الأعمال التجارية وفي قطاع الإسكان تحديات كبيرة، حيث تؤثر الشكوك التي تكتنف السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية على عملية صنع القرار في الشركات والأسر المعيشية. وفي منطقة اليورو، انكمش الاستثمار بنسبة 2 في المائة في عام 2024 وهو لا يزال تحت الضغط بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي وضعف الطلب. ولكن من المتوقع أن توفر زيادة الإنفاق العسكري في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، بعض الدعم لنمو الاستثمار.

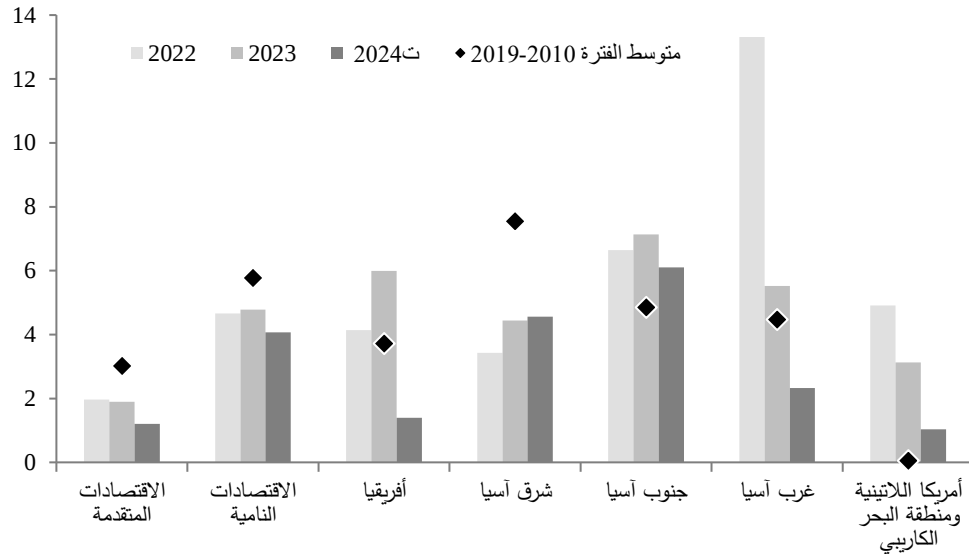
21 - وفي المناطق النامية، من المتوقع أن يستمر التباطؤ في نمو الاستثمار في عام 2025 بسبب الشكوك المتعلقة بالتجارة، وارتفاع أسعار الفائدة والقيود المالية. وتؤدي التوترات الجيوسياسية وارتفاع التعريفات الجمركية إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع لتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بنسبة 29 في المائة في عام 2024، وهي السنة الثانية على التوالي من الانكماش. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للمناطق التي تتمتع باتصال قوي بالأسواق المتقدمة الرئيسية، واتفاقات التجارة الحرة، وقطاعات التصنيع الراسخة أن تجتذب قدراً أكبر من الاستثمارات مع تكيف الأعمال التجارية مع البيئة التجارية المتغيرة، على الرغم من أن الشكوك التي طال أمدها يمكن أن تؤخر مثل هذه القرارات.

الشكل الخامس

نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، حسب مجموعة البلدان والمنطقة

(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى التقديرات التي وضعت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المختصر: ت، تقديرات.

التمويل الدولي

22 - منذ التوقع السابق، أصبحت توقعات الأوضاع المالية غير مستقرة. وفي حين أن الظروف المالية العالمية كانت تيسيرية عموماً في عام 2024 - حيث تميزت بالنمو في الإقراض المصرفي عبر الحدود واستمرار تدفقات رؤوس أموال المحافظ إلى اقتصادات الأسواق الناشئة - ارتفعت تقلبات السوق بشكل حاد في نيسان/أبريل 2025، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ الجائحة.

23 - وتنعكس هذه الزيادة الحادة في التقلبات ارتفاع قلق المستثمرين وتزايد عدم الارتياح بشأن البيئة الاقتصادية العالمية. وتشهد مؤشرات الأسهم الرئيسية - لا سيما في الولايات المتحدة - قدراً من أكبر حالات التراجع في التاريخ الحديث. وامتد الاضطراب لفترة وجيزة إلى أسواق السندات، حيث شهدت سندات خزينة الولايات المتحدة ضغوط بيع حادة مع اضمحلال الثقة في السوق. وقد أدى إلغاء بعض صناديق التحوط لمراكز كبيرة ذات رافعة مالية إلى زيادة الضغوط على السيولة. وفي الوقت نفسه، ضُغف الدولار

الأمريكي بشكل ملحوظ مقابل عملات الدول المتقدمة الرئيسية الأخرى (الشكل السادس أ)). وفي الأسبوعين اللذين أعقبا الإعلان عن "التعريفات الجمركية المتبادلة"، بلغ الاهتلاك في قيمة العملة 4,5 في المائة مقابل كل من اليورو والين و 7,3 في المائة مقابل الفرنك السويسري. ويعكس المزيج غير المعتاد من انخفاض مؤشرات الأسهم بصورة مؤقتة، وارتفاع عائدات السندات وانخفاض دولار الولايات المتحدة شواغل بشأن المسار الاقتصادي والمالي الأوسع نطاقاً للولايات المتحدة. وأدت هذه المخاوف، بدورها، إلى ارتفاع حاد في أسعار الذهب، وهو أحد الأصول التقليدية التي تُعد "ملاذئاً آمناً".

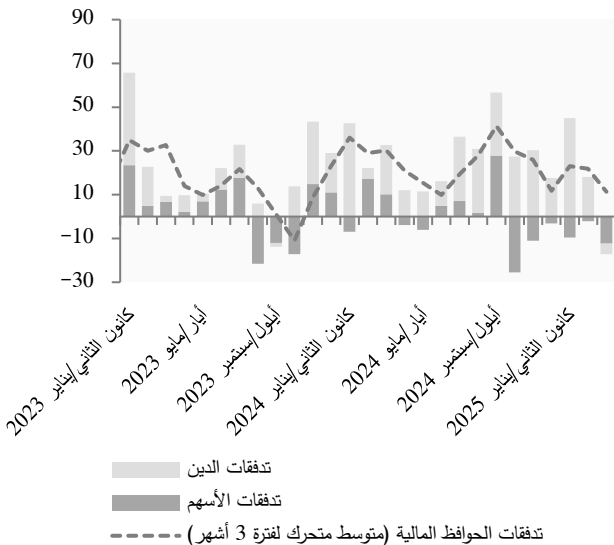
24 - وبالنسبة إلى البلدان النامية، لا تزال التوقعات متباينة. وقد أظهر العديد منها قدرة على الصمود خلال الاضطرابات المالية في الفترة الأخيرة، حيث لم يتعرض إلا إلى حالات تأرجح خفيف في أسواق الأسهم والسندات. ومن ضمن عينة مؤلفة من 49 بلدا ناميا، حقق 27 بلدا مكاسب في الفترة الممتدة لسنة سابقة في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية⁽⁴⁾. ومع ذلك، إذا تحققت الضغوط التضخمية الناجمة عن التعريفات الجمركية، فقد تُبقي المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة على أسعار الفائدة أعلى مما هو متوقع حالياً، مما يؤدي إلى تشديد الظروف المالية العالمية ويتسبب في عمليات خروج لرؤوس الأموال من الاقتصادات النامية. وربما بدأت تظهر علامات على أوجه الضعف هذه: انخفضت تدفقات الحوافز المالية إلى الأسواق الناشئة في آذار/مارس للمرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر 2023 (انظر الشكل السادس ب))، مما يشير إلى انخفاض إقبال المستثمرين على الأصول ذات المخاطر العالية.

الشكل السادس

مؤشرات التمويل الدولي

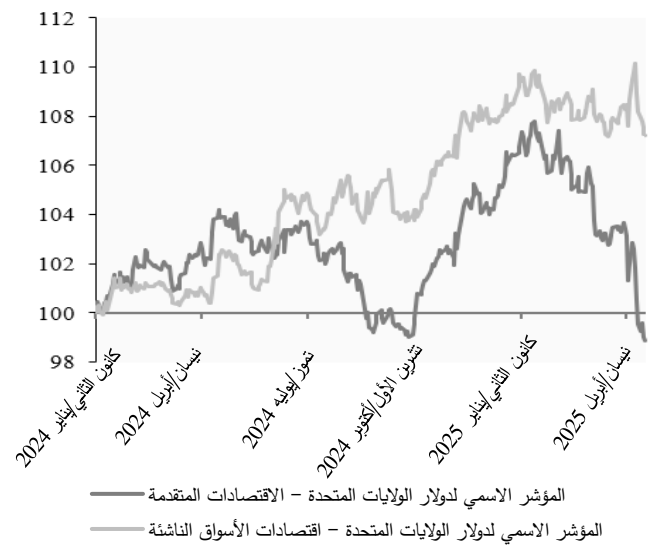
(ب) تدفقات الحوافز المالية لغير المقيمين إلى الاقتصادات الناشئة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



(أ) المؤشر الاسمي لدولار الولايات المتحدة

(1 كانون الثاني/يناير 2024 = 100)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من معهد المالية الدولية والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الاتحادي.

(4) في 22 نيسان/أبريل 2025.

25 - وتعرض المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا لضغوط متزايدة. ويؤدي ضعف التوقعات الاقتصادية إلى تقييد الموارد الحكومية، في حين تخطط الدول المانحة الرئيسية، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ومملكة هولندا، لتقليص مساهماتها في السنوات القادمة. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم بيئة صعبة أصلا بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي انخفضت بنسبة 0,2 في المائة في عام 2023، مما أثر على نحو أكبر على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الهشة⁽⁵⁾.

أسواق العمل

26 - ظلت أسواق العمل قادرة على الصمود في معظم الاقتصادات المتقدمة والعديد من الاقتصادات النامية في أوائل عام 2025. وظل معدل البطالة العالمي في عام 2024 ثابتًا عند مستوى منخفض تاريخيًا قدره 5 في المائة. ومع ذلك، يشكل تزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وتراجع آفاق النمو وتباطؤ الاستثمار مخاطر على أسواق العمل العالمية. وقد يؤدي الاعتماد السريع للدكاء الاصطناعي التوليدي إلى مزيد من الاضطرابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على هياكل التوظيف في مختلف الصناعات.

27 - وفي الولايات المتحدة، بلغ متوسط معدل البطالة 4,1 في المائة في الربع الأول من عام 2025، مرتفعًا من 3,8 في المائة قبل سنة من ذلك ولكنه لا يزال منخفضًا بالمعايير التاريخية. وقد يؤدي التراجع الاقتصادي الناجم عن النزاعات التجارية المستمرة إلى زيادة البطالة بشكل كبير. وفي أوروبا، أظهرت أسواق العمل قدرة على الصمود على الرغم من ضعف النمو الاقتصادي. ووصل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 5,7 في المائة في أوائل عام 2025، حيث استقادت الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات من النمو القوي للوظائف في قطاعات مثل السياحة والتكنولوجيا. ومع ذلك، يمكن أن تشكل زيادة التعريفات الجمركية للولايات المتحدة على السلع الأوروبية، وخاصة في صناعة السيارات، خطرًا كبيرًا على وظائف التصنيع.

28 - وبالنسبة إلى البلدان النامية، من المتوقع أن يؤثر تدهور التوقعات الاقتصادية على آفاق العمالة ونمو الأجور. وفي الصين، ارتفعت البطالة بشكل متواضع في أوائل عام 2025، حيث من المتوقع أن يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية للولايات المتحدة إلى تشديد الضغط على الصناعات الموجهة للتصدير. وفي الهند، لا تزال البطالة مستقرة إلى حد بعيد وسط ظروف اقتصادية مستقرة، على الرغم من أن استمرار النقابات بين الجنسين في العمالة يؤكد الحاجة إلى مزيد من استيعاب الجميع في المشاركة في القوة العاملة. وظل سوق العمل في البرازيل قويًا، على الرغم من ارتفاع طفيف في معدل البطالة عن مستواه القياسي المنخفض.

السياسة النقدية

29 - استمر التيسير النقدي في أوائل عام 2025، حيث خفضت المصارف المركزية أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات أكثر من عدد مرات رفعها في الربع الأول. ومع ذلك، فإن تصاعد النزاعات التجارية واضطراب الأسواق المالية يخلق بيئة سياسية أكثر غموضًا. ويتصارع العديد من المصارف المركزية مع تباطؤ النمو العالمي وتزايد مخاطر التضخم، مما يجعل القرارات المتعلقة بتوقيات وحجم التعديلات في السياسات صعبة بشكل متزايد. وعلى الرغم من التخفيضات في الفترة الأخيرة، لا تزال

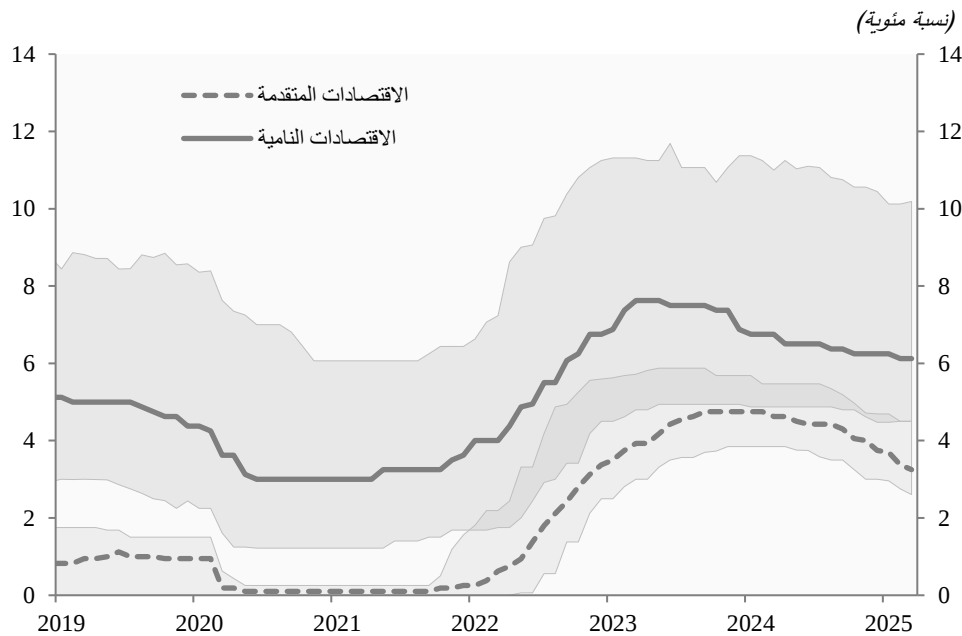
(5) يشير الانخفاض إلى مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة والنامية أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، مما يترك مجالاً لمزيد من التيسير إذا لزم الأمر (انظر الشكل السابع).

30 - وأبقى الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة على أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثابتة في أوائل عام 2025، متبعاً نهج الانتظار والترقب وسط حالة من عدم اليقين بشأن تأثير السياسات التجارية والاقتصادية الجديدة على ديناميات النمو والتضخم، نظراً لولايته المزدوجة المتمثلة في دعم كل من استقرار الأسعار وتحقيق أقصى قدر من العمالة. وفي حين أنه من المتوقع أن يظل الاحتياطي الاتحادي حذراً حتى تتضح آثار هذه السياسات، من المتوقع تيسير السياسة النقدية تدريجياً خلال الأرباع القادمة. وستعتمد وتيرة التيسير ومداه على توازن المخاطر الاقتصادية. وعلى النقيض من ذلك، تواصل المصارف المركزية في جميع أنحاء أوروبا خفض تكاليف الاقتراض مع زيادة تراجع الضغوط التضخمية وتردي توقعات النمو. وقد خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة القياسية الخاصة به ثلاث مرات بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2025.

الشكل السابع

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية للمصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة والنامية



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من شركة البيانات CEIC.

ملاحظة: تعرض الخطوط أسعار الفائدة الوسطية على أدوات السياسة النقدية لـ 48 اقتصاداً نامياً و 18 اقتصاداً متقدماً. وتشمل المناطق المظللة النطاق بين المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين من أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ذات الصلة.

31 - وفي الاقتصادات النامية، سمح تحسن ظروف ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف للعديد من المصارف المركزية بالتحول إلى التيسير النقدي. وبدأ المصرف الاحتياطي للهند دورة تيسير في شباط/فبراير مع اعتدال التضخم. وخفض مصرف الصين الشعبي أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في أوائل شهر أيار/مايو لتعزيز الطلب المحلي في ظل الضغوط الخارجية. وفي أفريقيا، تحولت المصارف

المركزية في منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية إلى التيسير النقدي، مقتفية أثر البنك المركزي الأوروبي، حيث خفض مصرف دول وسط أفريقيا أسعار الفائدة في آذار/مارس ومن المتوقع أن يحذو المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا حذوه. ويسمح انخفاض التضخم أيضاً لبلدان مثل الأرجنتين، وتونس ومصر بتيسير السياسة النقدية. ولا تزال البرازيل حالة شاذة، حيث رفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات في الربع الأول من العام لمكافحة التضخم المستمر.

السياسة المالية

32 - تصبح المواقف المتعلقة بالسياسات المالية متباينة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، مما يعكس الاختلافات في قدرة الاقتصادات على معالجة حالة عدم اليقين المتزايدة، وأولويات السياسات والتعرض للصدمات. ومع تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية وحدوث تراجع في التوقعات الاقتصادية، من المتوقع أن تحافظ الاقتصادات الكبرى على عجوزات مالية مرتفعة على الرغم من ارتفاع مستويات الدين الحكومي وتزايد أعباء الفائدة. وفي الولايات المتحدة، وصل العجز المالي إلى 6,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024 ومن المتوقع أن يظل عند مستوى مماثل في عام 2025، وهو أعلى بكثير من المتوسط التاريخي (1975-2024) البالغ 3,8 في المائة⁽⁶⁾. ولكن يمكن أن تتغير التوقعات المالية للولايات المتحدة بشكل كبير مع استمرار المناقشات بشأن مشروع قانون مالي شامل.

33 - وتخفف المملكة المتحدة وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حدة مواقفها المتعلقة بالسياسات المالية لاستيعاب زيادة الإنفاق العسكري. واقترح الاتحاد الأوروبي السماح للدول الأعضاء بزيادة الإنفاق العسكري بنسبة تصل إلى 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فوق الحد المعتاد للعجز المالي البالغ 3 في المائة⁽⁷⁾. واستتثت ألمانيا الإنفاق الدفاعي والأمني من قاعدة الكبح المالي التي تعتمد عليها والتزمت بصندوق للبنية التحتية بقيمة 500 بليون يورو. وأجرت الصين أيضاً توسعاً مالياً أكثر طموحاً، حيث رفعت العجز المالي من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 4 في المائة في عام 2025، من أجل تمويل مجموعة واسعة من التدابير التحفيزية.

34 - ولا تزال الظروف المالية في معظم البلدان النامية صعبة ولا تزال القدرة على وضع سياسات توسعية محدودة. وفي عام 2024، بلغ العجز المالي الواسطي في البلدان النامية 3,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعاً من متوسط قدره 2,8 في المائة لما قبل الجائحة (2010-2019). وارتفع وواسطي إجمالي الدين العام الحكومي العام من متوسط قدره 40 في المائة لما قبل الجائحة إلى 57 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وازدادت أيضاً أعباء مدفوعات الفائدة بشكل كبير. وفي عام 2025، من المتوقع أن تكون مدفوعات فوائد الدين الحكومي كحصة من الإيرادات أعلى بمقدار 4 نقاط مئوية من متوسطها للفترة 2015-2019 (انظر الشكل الثامن).

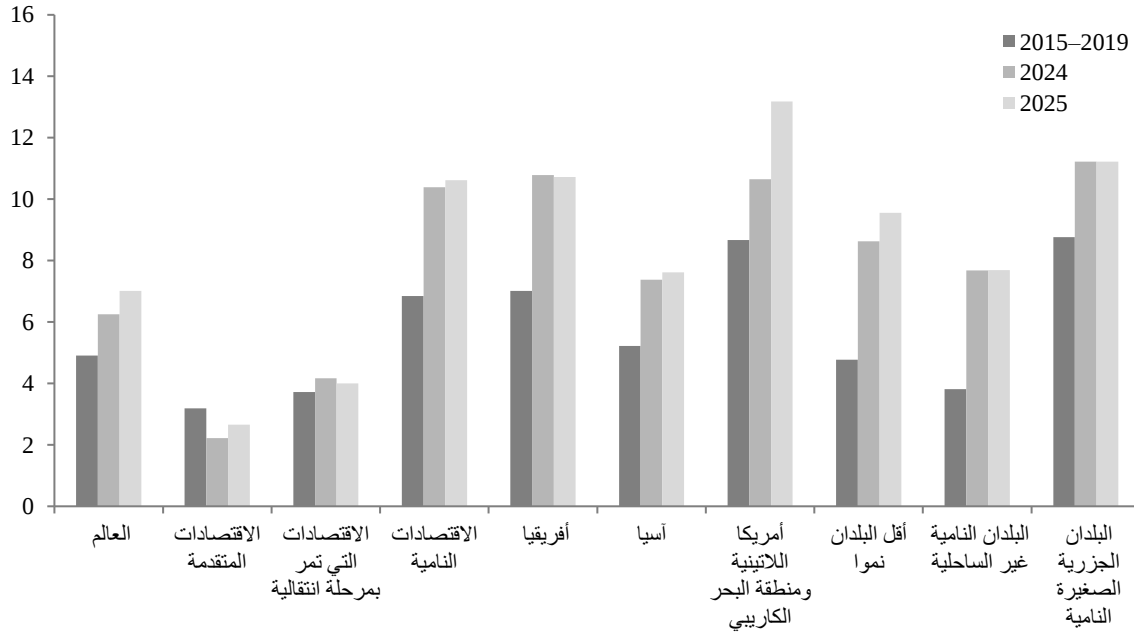
(6) United States of America, Congressional Budget Office, "The budget and economic outlook: 2025 to 2035", January 2025.

(7) European Commission, "White paper for European defence – readiness 2030", 21 March 2025.

الشكل الثامن

النفقات الحكومية على الفوائد، حسب مجموعة البلدان والمنطقة

(نسبة مئوية من الإيرادات الحكومية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات وتقديرات مستقاة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي المتعلقة بآفاق الاقتصاد العالمي (جرى الاطلاع عليها في نيسان/أبريل 2025).

ملاحظة: تمثل القيم الإقليمية الوسطي.

35 - ومن المرجح أن يؤدي النزاع التجاري المستمر، وتزايد حالة عدم اليقين وتدهور الظروف الاقتصادية العالمية إلى زيادة حدة التحديات المتعلقة بالديون التي تواجه البلدان النامية. وقد يؤدي انخفاض إيرادات التصدير، وتقلص عائدات العملات الأجنبية وضعف الطلب المحلي إلى زيادة الضغط على قدرة الحكومات على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي حالة عدم اليقين المتزايد إلى زيادة الحد من إمكانية الحصول على التمويل. وقد تشدد هذه الضغوط إذا أدى التضخم المدفوع بالتعريفات الجمركية إلى إبقاء أسعار الفائدة العالمية مرتفعة لفترة أطول. وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف دولار الولايات المتحدة وتخفيضات أسعار الفائدة بشكل أكثر اندفاعاً، لا سيما من جانب الاحتياطي الاتحادي، قد يوفر بعض الراحة. وقد يقلل انخفاض تكاليف الاقتراض، خاصة بالنسبة إلى البلدان ذات التصنيفات الائتمانية الأقوى، من أعباء خدمة الدين الخارجي ويساعد على التخفيف من بعض الآثار السلبية.

ثانياً - الضغوط التضخمية في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي المتزايد

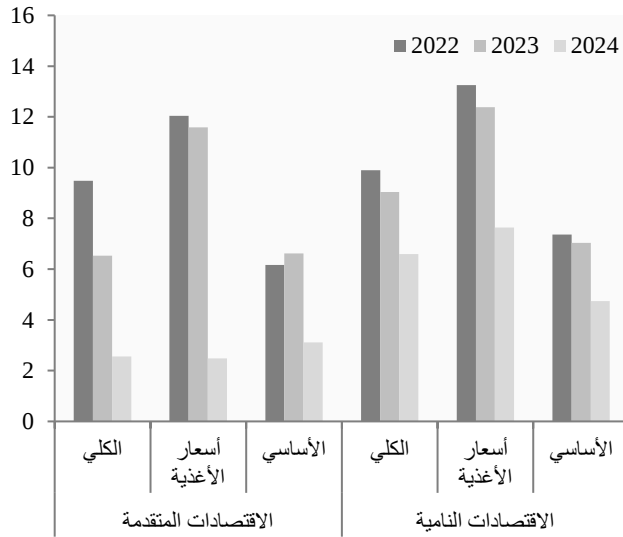
مشهد التضخم الحالي

36 - على الرغم من انخفاض التضخم الكلي العالمي من 7,9 في المائة في عام 2022 إلى 5,7 في المائة في عام 2023 و 4,0 في المائة في عام 2024، لا تزال الضغوط على الأسعار مرتفعة مقارنة

بالمتوسطات التاريخية، مواصلة الضغط على الأسر المعيشية، والأعمال التجارية وصانعي السياسات (انظر الشكل التاسع). وبحلول مطلع عام 2025، تجاوز التضخم الكلي السنوي متوسطه للفترة 2015-2019 في 110 بلدان من أصل 169 بلدًا - حوالي 65 في المائة - مما يؤكد الصعوبات المستمرة في تحقيق استقرار الأسعار. وقد أثبت التضخم المرتفع، الذي كان مدفوعًا في البداية باضطرابات العرض الناجمة عن الجائحة واستمر لاحقًا بسبب الطلب القوي في الاقتصادات المتقدمة، أنه كان أكثر ثباتًا وصعوبة في معالجته مما كان متوقعًا.

الشكل التاسع
مؤشرات التضخم

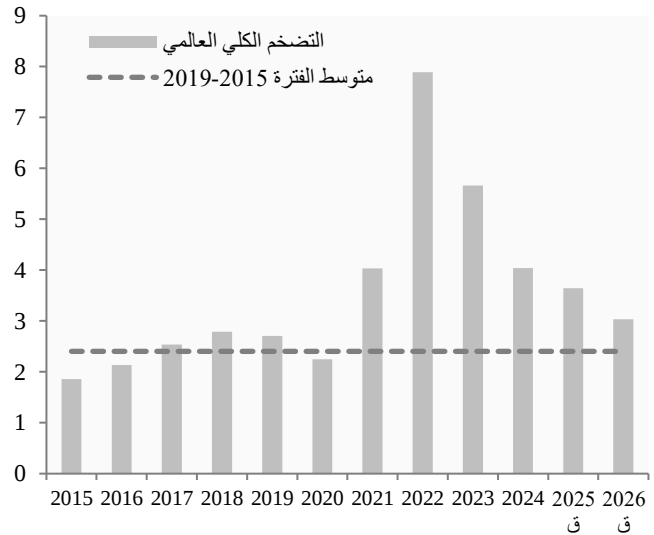
(ب) التضخم الكلي ومكوناته في مجموعات مختارة من البلدان
(التغير بالنسبة المئوية (من سنة إلى أخرى))



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادًا إلى بيانات مستقاة من شركة البيانات CEIC وموقع Trading Economics.

ملاحظة: بيانات مجموعات البلدان هي متوسط غير مرجح مقلّم بنسبة 10 في المائة، حيث يستثنى أكبر 10 في المائة من العينة وأصغر 10 في المائة منها.

(أ) التضخم العالمي
(التغير بالنسبة المئوية (من سنة إلى أخرى))



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادًا إلى التقديرات والتوقعات التي وضعت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

ملاحظات: تُستثنى الأرجنتين، وأفغانستان، والسودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة فلسطين.

المختصر: ق، توقعات.

37 - وفي معظم الاقتصادات المتقدمة، ظلت معدلات التضخم أعلى من القيم التي استهدفها المصارف المركزية في مطلع عام 2025 مع تباطؤ وتيرة الحد من التضخم. وفي الولايات المتحدة، يُدفع التضخم الأساسي المرتفع - باستثناء أسعار الطاقة والأغذية - بطلب المستهلكين القوي، وضيق سوق العمل وارتفاع أسعار الخدمات، لا سيما أسعار قطاع الإسكان. وفي منطقة اليورو، يعكس الضغط التصاعدي المستمر على أسعار الخدمات النمو القوي للأجور الاسمية وقوة إنفاق المستهلكين على السياحة، والضيافة والخدمات الترفيهية.

38 - ولا يزال التضخم مرتفعًا في العديد من الاقتصادات النامية، حيث شهد أكثر من 20 بلدًا تضخمًا من رقم من خانتين في مطلع عام 2025. وفي أفريقيا وغرب آسيا، على وجه الخصوص، لا يزال التضخم يتجاوز المتوسطات الطويلة الأجل. وفي حين أنه من المتوقع أن يعتدل التضخم الكلي بقدر أكبر في عام 2025، فإن التضخم المرتفع والمتقلب في أسعار الأغذية لا يزال يشكل مصدر قلق كبير، حيث بلغ

متوسطه أكثر من 6 في المائة في مطلع عام 2025. ويُعزى هذا الثبات إلى ضعف تسرب تأثير الأسعار الدولية الأخذ بالانخفاض، واهتلاك قيم العملات والاضطرابات المرتبطة بالمناخ إلى النواتج الزراعية. وفي الفترة بين عامي 2018 و 2024، ازداد عدد البلدان التي يزيد فيها التضخم السنوي في أسعار الأغذية عن 20 في المائة بمقدار ثلاث مرات - من 6 بلدان إلى 18 بلدًا. وبالمثل، ارتفع عدد البلدان التي يزيد فيها تضخم أسعار الأغذية عن 5 في المائة من 30 بلداً إلى 56 بلدًا (انظر الشكل العاشر).

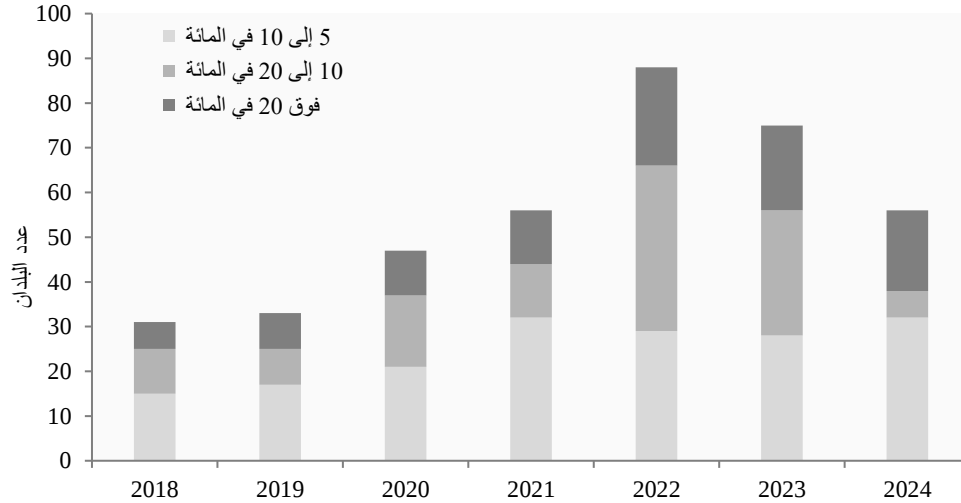
39 - واستشرافاً للمستقبل، يؤدي رفع مستوى الحواجز التجارية إلى زيادة مخاطر تجدد ارتفاع التضخم من خلال دفع تكاليف الواردات نحو الأعلى، وتعطيل التدفقات التجارية وتقليل أوجه الكفاءة في سلاسل الإمداد. ويمكن أن تؤثر التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة أو المدخلات الحرجة - مثل الطاقة - تأثيراً تناسيباً على استقرار الأسعار من خلال التأثير على سلسلة القيمة بأكملها⁽⁸⁾. وتُظهر الأدلة المستقاة من التعريفات الجمركية للولايات المتحدة لعام 2018 أن تأثير الرسوم على كل من السلع الوسيطة والنهائية قد تسرب عموماً إلى أسعار الواردات، مما أدى إلى زيادة تكاليف المدخلات بشكل كبير بالنسبة إلى الشركات ودفع إلى عمليات إعادة تشكيل سلاسل الإمداد، حتى في غياب الضغوط التضخمية العامة⁽⁹⁾. غير أن الموجة الحالية من التدابير الحمائية أوسع نطاقاً وحجماً من التدابير التي فرضت في عام 2018، مما يزيد من خطر حدوث آثار تضخمية أكثر انتشاراً وثباتاً. ويمكن للزيادة الأولية في مستويات الأسعار الناتجة عن ارتفاع تكاليف الاستيراد أن تُنشر في جميع أنحاء الاقتصاد، نظراً لأن الشركات ذات القوة السوقية قد لا تمرر التكاليف المرتفعة إلى المستهلك فحسب ولكنها قد توسع هوامش الربح أيضاً⁽¹⁰⁾.

(8) Isabella M. Weber and others, "Inflation in times of overlapping emergencies: systemically significant prices from an input-output perspective", *Industrial and Corporate Change*, vol. 33, No. 2 (April 2024).

(9) Mary Amity, Stephen J. Redding and David E. Weinstein, "The impact of the 2018 tariffs on prices and welfare", *Journal of Economic Perspectives*, vol. 33, No. 4 (Fall 2019).

(10) مع ذلك، إذا أدت الحواجز التجارية إلى الحد من الطلب الكلي بدرجة كبيرة، وخفض أسعار السلع الأساسية وإعادة توجيه فائض السلع، فقد تؤدي إلى خلق ضغوط للحد من التضخم تعوض تدريجياً الزيادات الأولية في الأسعار.

الشكل العاشر
البلدان النامية حسب شريحة تضخم أسعار الغذاء
(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادًا إلى بيانات من موقع Trading Economics.
ملاحظة: تغطي العينة 104 اقتصادات نامية.

40 - ويتسم الأثر الصافي لزيادة عدم اليقين بشأن السياسات فيما يتعلق بالتضخم بالغموض. فمن ناحية، يمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين إلى اتخاذ قرارات استثمارية متأخرة وارتفاع علاوات المخاطرة، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة الضغوط على الأسعار. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي زيادة المدخرات الاحترازية وتقليل الاستهلاك، وبالتالي تقليل الطلب الإجمالي وتخفيف الضغوط التضخمية. وفي هذا السياق، تُعد الزيادة التي حدثت في الفترة الأخيرة في التوقعات بشأن التضخم في الولايات المتحدة مثيرة للقلق بشكل خاص، نظرًا لأنها يمكن أن تؤثر على سلوك الشركات، والعمال والمستهلكين، مما يعزز ثبات التضخم. وفي آذار/مارس 2025، ارتفعت التوقعات الوسطية للتضخم للسنة المقبلة بمقدار 0,5 نقطة مئوية لتصل إلى 3,6 في المائة - وهو أعلى مستوى في أربعة عقود. وبالمثل، في المملكة المتحدة، ارتفع متوسط توقعات التضخم لسنة واحدة إلى 3,4 في المائة في شباط/فبراير. ويمكن لمثل هذه التطورات - بعد فترة من التضخم المرتفع - أن تزيد من خطر أن تصبح التوقعات بشأن التضخم على المدى الطويل غير مرتبطة بأهداف واضعي السياسات.

41 - ويمكن للحوافز التجارية أيضًا أن تمارس ضغطًا تصاعديًا على الأسعار أبعد من الأجل القصير. ومن خلال جعل السلع الأساسية أكثر ندرة أو إجبار الشركات على اعتماد بدائل أقل كفاءة وأكثر تكلفة، فإنها ترسخ هياكل الإنتاج العالية التكلفة وتحد من المنافسة. ويؤدي التجزؤ الجيوسياسي إلى تفاقم هذه التحديات، مما يزيد من حالة عدم اليقين، وينشط الاستثمار الطويل الأجل، ويعطل استراتيجيات الإنتاج ويرفع من علاوات المخاطرة. وتهدد هذه البيئة بزيادة تقلبات التضخم، وتعقيد السياسة النقدية وإعاقة قرارات الاستهلاك والاستثمار.

42 - وإضافة إلى ذلك، يتسبب تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى بشكل متزايد في صدمات على صعيد العرض يكون لها عواقب تضخمية. وكان عاما 2023 و 2024 الأكثر حرارة على الإطلاق، وفقاً للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي (نوا) بالولايات المتحدة. ويدفع تغير المناخ الأسعار للارتفاع من خلال قنوات قصيرة الأجل وطويلة الأجل على السواء. وفي الأجل القصير، تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة - مثل الجفاف، والفيضانات وموجات الحر - إلى تعطيل الزراعة وقطاعات أخرى بما في ذلك مصايد الأسماك، والحراجة والطاقة، مما يؤدي إلى ارتفاعات مفاجئة مؤقتة في الأسعار وزيادة التقلبات. وعلى الرغم من أن هذه الصدمات المعزولة قد لا تؤدي دائماً إلى تضخم ثابت، فإن تواترها وشدها يأخذان في الارتفاع، ويؤثران بشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل⁽¹¹⁾. وفي الأجل الطويل، من المتوقع أن يؤدي تغير أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور الأراضي إلى إجهاد المنظومات الغذائية، وتوافر المياه وإنتاج الطاقة، مما يؤدي إلى مخاطر تضخمية أكثر ثباتاً وتغير ديناميات الأسعار الموسمية. فالبلدان الأفقر، المعتمدة بشدة على استيراد الأغذية والمثقلة بأعباء أطر الاقتصاد الكلي الهشة، معرضة بشكل خاص للضغوط التضخمية لتغير المناخ الحادة والمزمنة على السواء.

43 - وبالتالي، فإن التوترات التجارية، والتجزؤ العالمي وأزمة المناخ تشكل تحديات كبيرة لتوقعات التضخم. وتساهم الصدمات والاضطرابات المتكررة على صعيد العرض في حدوث ارتفاعات حادة دورية في الأسعار، إلى جانب زيادة التقلبات وعدم اليقين. ويؤدي عدم القدرة على التنبؤ هذا إلى تعقيد قرارات الأعمال التجارية بشأن الاستثمار والتخطيط لاستهلاك الأسر المعيشية ويزيد في الوقت نفسه أيضاً من صعوبة قيام المصارف المركزية بإدارة التضخم وتوقعات التضخم بفعالية.

الأعباء غير المتساوية للتضخم

44 - كان التضخم الثابت ظاهرة عالمية في السنوات الأخيرة، ولكن آثاره كانت متفاوتة بين البلدان، والقطاعات والأسر المعيشية. وتسلبت هذه التباينات الضوء على الطبيعة التراجعية وغير المتناظرة لآثار التضخم في كثير من الأحيان، التي تنشأ في المقام الأول من الاختلافات في أنماط الاستهلاك ومستويات الدخل بين الفئات السكانية. وفي الفترة بين عامي 2020 و 2024، ارتفعت أسعار المستهلكين بشكل تراكمي بنحو 20 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و 35 في المائة في الاقتصادات النامية - وهو ما يتجاوز بشكل كبير الزيادات التي حدثت في فترة السنوات الخمس السابقة. وشهدت أفريقيا، وجنوب آسيا وغرب آسيا زيادات قوية بشكل خاص في الأسعار في السنوات الأخيرة (انظر الشكل الحادي عشر).

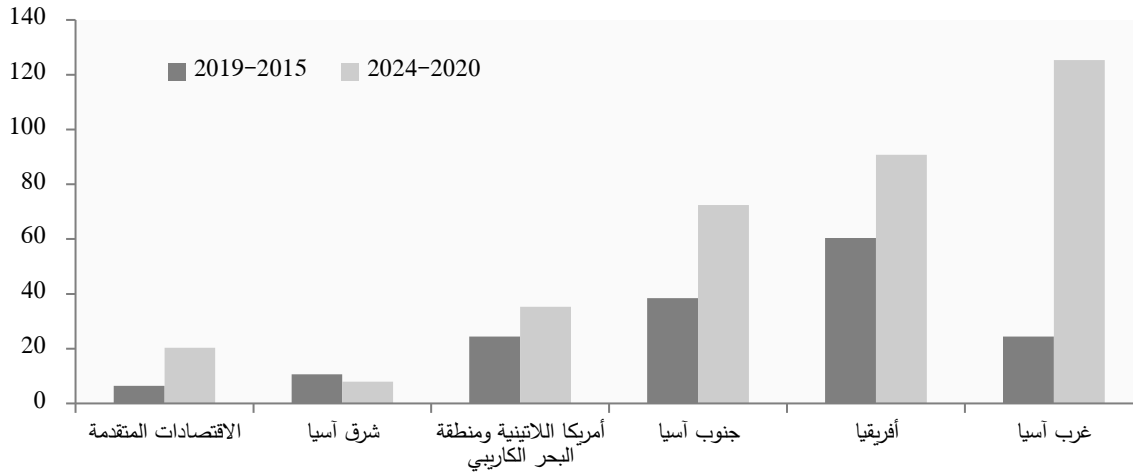
45 - وعلى مستوى الاقتصادات المختلفة، فشل متوسط الأجور الاسمية في مواكبة ارتفاع الأسعار خلال الزيادة المفاجئة الأولية للتضخم، مما أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية. وشهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضات حادة في الأجور الحقيقية في عامي 2022 و 2023 (انظر الشكل الثاني عشر)، مما شكل واحدة من أطول فترات فقدان القوة الشرائية للأسر المعيشية منذ عقود. وفي حين أن هبوط التضخم وارتفاع الأجور الاسمية يدعمان تعافياً جزئياً، لا تزال الأجور الحقيقية في العديد من الاقتصادات المتقدمة أقل من

Chaoping Qi and others, "Impacts of climate change on inflation: an analysis based on long- and short-term effects and pass-through mechanisms", *International Review of Economics and Finance*, vol. 98 (March 2025).

مستويات عام 2021. أما في البلدان النامية، فالصورة متباينة: شهدت الاقتصادات الكبيرة مثل الصين والبرازيل والمكسيك مكاسب في الأجور الحقيقية في السنوات الأخيرة، في حين أن العديد من الاقتصادات الأخرى، لا سيما في أفريقيا، لم يشهد تحسناً يذكر أو لم يشهد أي تحسن على الإطلاق.

الشكل الحادي عشر تغيرات الأسعار التراكمية في مناطق مختارة

(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: تستثنى الأرجنتين، وأفغانستان، والسودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة فلسطين.

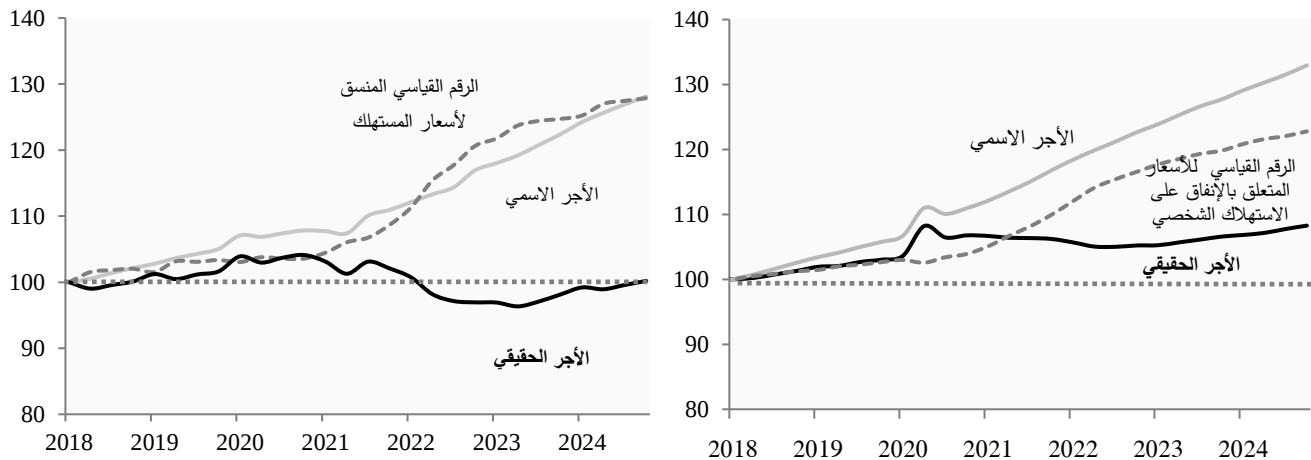
الشكل الثاني عشر الأجر الاسمي، والأجر الحقيقي والرقم القياسي للأسعار

(أ) الولايات المتحدة

(الرقم القياسي، الربع الأول من عام 2018 = 100)

(ب) الاتحاد الأوروبي

(الرقم القياسي، الربع الأول من عام 2018 = 100)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادًا إلى بيانات مستقاة من البيانات الاقتصادية للاحتياطي الاتحادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

ملحوظة: يستحصل على الأجور الحقيقية عن طريق تخفيض الأجور الاسمية باستخدام الرقم القياسي للأسعار.

46 - وكثيراً ما تخفي التقييمات الإجمالية تباينات كبيرة بين الفئات السكانية: في الولايات المتحدة، شهدت الأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الأدنى للدخل زيادة تراكمية في تكلفة سلة الاستهلاك النموذجية الخاصة بها بين عامي 2020 و 2024 كانت أعلى بنحو 10 نقاط مئوية من تلك التي واجهتها الأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الأعلى للدخل⁽¹²⁾. وينبع هذا التباين في المقام الأول من الاختلافات في أنماط الاستهلاك نتيجة لتسجيل السلع والخدمات الأساسية - التي تنفق عليها الأسر المعيشية الأكثر فقراً حصة أكبر من دخلها - بعضاً من الزيادات الأكثر حدة في الأسعار. وترتبط الأبحاث الحديثة أيضاً بين عدم المساواة في التضخم والتنوعات في تغيرات الأسعار عبر فئات المنتجات المحددة بدقة⁽¹³⁾.

47 - وأدى الارتفاع الحاد الأخير في التضخم إلى تردي انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي بشدة. وتؤدي العوامل الهيكلية والناشئة - بما في ذلك الصدمات المناخية، واهتلاك قيم العملات، واضطرابات سلاسل الإمداد وتزايد النزعة الحمائية التجارية - إلى دفع تضخم أسعار الأغذية إلى مستوى يفوق التضخم الكلي. وكانت الآثار حادة بشكل خاص في البلدان التي تمثل فيها الأغذية حصة كبيرة من استهلاك الأسر المعيشية (انظر الشكل الثالث عشر). وتعاني البلدان التي كانت تتصارع بالفعل مع أزمات الأغذية قبل الجائحة والحرب في أوكرانيا أكثر من غيرها، لا سيما تلك التي تشهد نزاعات واضطرابات مرتبطة بالمناخ. وعلى الصعيد العالمي، يواجه الآن حوالي 343 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع تعرض 1,9 مليون شخص لخطر المجاعة - لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات مثل غزة، وهايتي، ومالي، وجنوب السودان والسودان⁽¹⁴⁾.

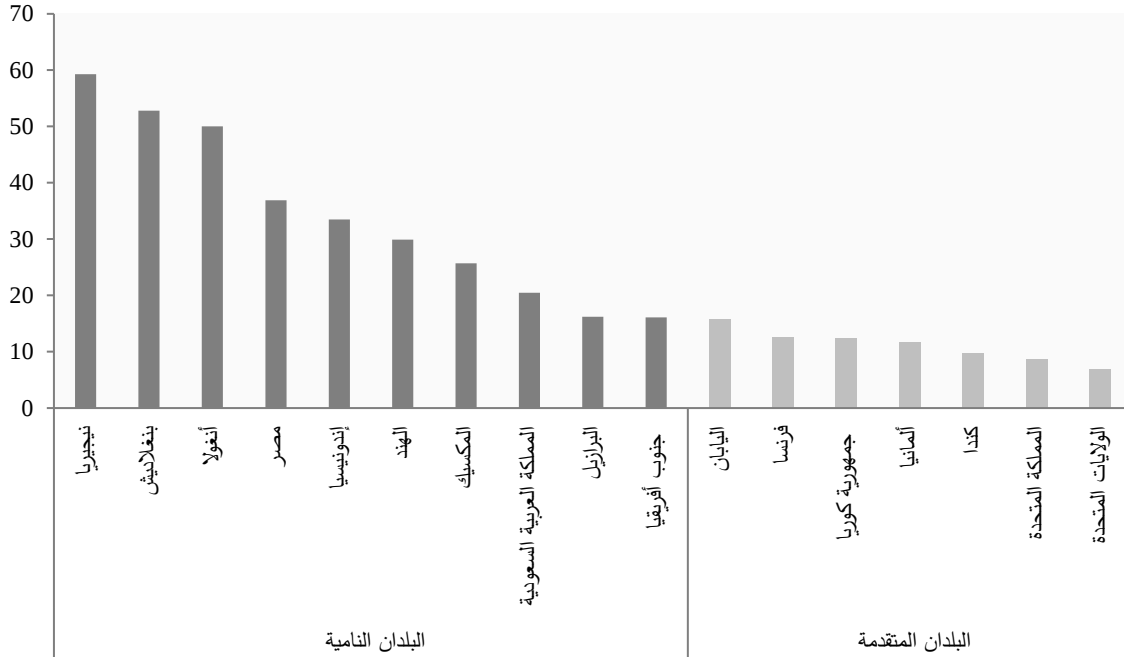
Jeff Horwich, "Lower income, higher inflation? New data bring answers at last", Federal Reserve (12)
Bank of Minneapolis, 7 October 2024

Tao Chen, Peter Levell and Martin O'Connell, "Cheapflation and the rise of inflation inequality", (13)
Working Paper, No. 24/36 (London, Institute for Fiscal Studies, 2024)

World Food Programme (WFP), "WFP 2025 global outlook", November 2024 (14)

الشكل الثالث عشر
الإنفاق على الأغذية كحصة من مجموع الإنفاق الاستهلاكي، 2023

(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وموقع Our World in Data.

التحديات التي تواجه السياسات

السياسة النقدية

48 - تطرح البيئة الحالية التي تتسم بتزايد حالة عدم اليقين وارتفاع التوقعات بشأن التضخم في بعض الاقتصادات الكبرى تحديات كبيرة أمام المصارف المركزية. ولا يزال التضخم أعلى من الرقم المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة، حتى مع تباطؤ النمو وضعف أسواق العمل. ويؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية إلى تعقيد جهود الحد من التضخم مع إضعاف الآفاق الاقتصادية. وفي هذه البيئة، يكون خطر حدوث أخطاء في السياسات مرتفعاً. وقد تؤدي الظروف النقدية المتشددة بشكل مفرط إلى خنق النمو، في حين أن التيسير السابق لأوانه أو المفرط قد يؤدي إلى إعادة إشعال التضخم وتقويض مصداقية السياسات. ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر بفعالية أطر سياسات قابلة للتكيف ولكنها راسخة بشكل جيد.

49 - وفي الاقتصادات النامية، تواصل السلطات النقدية التعامل مع بيئة معقدة وهشة. وعلى الرغم من هبوط التضخم في العديد من البلدان، فهو لا يزال مرتفعاً وفوق الأرقام التي تستهدفها المصارف المركزية في العديد من الحالات. ويتسم حيز السياسات النقدية بالقيود وعدم اليقين، حيث تواجه المصارف المركزية الرئيسية، ولا سيما الاحتياطي الاتحادي، قرارات صعبة بشأن التحولات في السياسات النقدية في المستقبل. ولا تزال توقعات التضخم على المدى القريب ضعيفة إزاء الصدمات الخارجية، بما في ذلك الآثار غير المباشرة للتوترات

التجارية وتزايد التقلبات المالية وتقلبات أسعار السلع الأساسية. ويتعرض العديد من المصارف المركزية لضغوط متزايدة لإبطاء أو إيقاف دورات التيسير النقدي التي تعتمد عليها أو حتى عكس مسارها.

50 - وتؤكد هذه التحديات الحاجة إلى اتباع نهج حذر ومدرّوس يوازن بين ضبط التضخم، والاستقرار المالي والنمو الشامل للجميع. وفي حين أن السياسة النقدية تظل محورية في إدارة التضخم، فهي تستهدف في المقام الأول الطلب الإجمالي. ويتطلب التصدي لتحديات التضخم المعقدة اليوم مجموعة أدوات سياساتية أعم تدمج السياسة النقدية مع تدابير مالية منسقة بشكل جيد، وإصلاحات على صعيد العرض واستراتيجيات صناعية متماسكة متوسطة الأجل.

السياسة المالية

51 - يمكن أن تكمل التدابير المالية والتدخلات المحددة الأهداف على صعيد العرض الجهود النقدية، مما يساعد على تخفيف الاختناقات الهيكلية، وتحقيق الاستقرار في التوقعات ودعم الفئات السكانية الضعيفة. واستجابةً للارتفاع الحاد في التضخم والاضطرابات المستمرة على صعيد العرض في عامي 2022 و 2023، اعتمد العديد من الحكومات سياسات مثل التعديلات الضريبية، والتحويلات المحددة الأهداف والإنفاق العام للتخفيف من أزمة تكلفة المعيشة وحماية الفئات الضعيفة. واتخذت أيضاً تدابير على صعيد العرض لمعالجة معوقات الإنتاج وتحقيق الاستقرار في الأسواق الحرجة. ويمكن أن تكون هذه التدابير مهمة بشكل خاص في حال الاختلال بين الأجور والأسعار في السوق، أو المنافسة المحدودة أو التبعيات الهيكلية، حيث تكون آليات التصحيح الذاتي أقل فعالية. وفي حين أن الاقتصادات المتقدمة، التي تتمتع بمراكز مالية أفضل وقدرة تمويلية أكبر، اتبعت تدخلات أوسع نطاقاً، فإن العديد من البلدان النامية، المقيدة بميزانيات أضيق، اعتمدت تدابير أكثر محدودة.

52 - وقد استُخدمت التخفيضات المؤقتة لضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع لخفض أسعار المستهلكين وتخفيف التضخم الكلي، على سبيل المثال في تركيا وفيتنام وفي جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. واستحدثت عدة حكومات إعانات مالية للحد من تسرب تأثير الزيادات في الأسعار الدولية إلى المستهلكين المحليين، لا سيما في مجالي الطاقة والأغذية. وفي حين أن هذه الإعانات المالية تنوعت من حيث النطاق والتصميم، فإن معظمها صُمم ليكون مؤقتاً. وقامت بعض البلدان (على سبيل المثال إسبانيا وألمانيا والمكسيك) بتنفيذ آليات تثبيت الأسعار المحددة الأهداف والمحددة زمنياً فيما يتعلق بالسلع والخدمات الأساسية، متجنبين فرض ضوابط الأسعار لفترات طويلة للحد من أوجه الخلل في الأسواق. وإضافة إلى ذلك، أعادت عدة حكومات الاستثمار في المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية للسلع الأساسية مثل الأرز، والذرة، والقمح وزيت الطعام، وهي أداة قيمة بوجه خاص في السياقات المعرضة للتأثر بتغير المناخ لتحقيق استقرار الإمدادات الغذائية أثناء الاضطرابات.

53 - ومع ذلك، تنطوي هذه التدابير على تنازلات كبيرة. ويمكن أن تؤدي تخفيضات ضريبة القيمة المضافة إلى تآكل الإيرادات العامة وتقضي إلى تعديلات متفاوتة في الأسعار عند عكسها. ويمكن للإعانات المالية العامة، والتحويلات غير المحددة الأهداف والتخفيضات الضريبية المطولة أن تزيد من العجزات المالية، وقد تؤدي إذا ما استمرت إلى ضغوط تضخمية مدفوعة بالطلب. وفي حين أن ضوابط الأسعار قد توفر راحة مؤقتة، فهي تنطوي على خطر تشويه الأسواق، وتثبيط الاستثمار وخلق حالات نقص. وتؤكد هذه التحديات على الطبيعة المزدوجة لهذه التدخلات: عندما تكون هذه التدخلات محددة الأهداف، ومؤقتة

ومضبوطة جيداً، يمكنها أن توفر راحة فورية وأن تدعم الفئات الأكثر ضعفاً؛ وعندما تكون سيئة التصميم أو غير مستدامة من الناحية المالية، فهي تتطوي على خطر تقويض الاستقرار في الأجل الطويل. والتقييم الدقيق لهذه التدابير ضروري لتحسين تصميم السياسات وتعزيز فعاليتها.

54 - وتتطلب إدارة التضخم اتباع نهج متكامل واستراتيجي. ويمكن للتدابير المالية، ذات الأهداف المحددة بوضوح والمحدودة، أن تكمل جهود السياسات النقدية من خلال كبح الضغوط على الأسعار مع توفير الدعم المحدد للأهداف للفئات السكانية الضعيفة. وبما أن القيود على العرض لا يمكن أن تحل بسرعة من خلال التدابير النقدية أو المالية وحدها، فإن الاستراتيجيات طويلة الأجل ضرورية لتعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية اللوجستية. ويمكن للاستثمارات في البنية التحتية، وأنظمة الطاقة والأمن الغذائي أن تعزز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وتساعد على التخفيف من مخاطر التضخم. ومع اشتداد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات المتعلقة بالمناخ، فإن الضغوط التضخمية تُدفع بتفاعل معقد من العوامل، مما يتطلب أن يكون رسم السياسات تكييفياً ومنسقاً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام والشامل للجميع.

ثالثاً - التوقعات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي

الاقتصادات المتقدمة

أمريكا الشمالية

55 - نفتحت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لعام 2025 تتقيحاً نزولياً إلى 1,6 في المائة، من 1,9 في المائة في كانون الثاني/يناير، مما يعكس ضعف توقعات الطلب المحلي وسط حالة من عدم اليقين المتزايد بشأن السياسات. وتؤثر زيادة التعريفات الجمركية بشكل ملحوظ على الاستثمار الخاص بسبب محتواه الكبير من الواردات الذي يبلغ حوالي 28 في المائة. وعلاوة على ذلك، يحد ارتفاع عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل من انخفاض معدلات الرهن العقاري، مما يؤثر على الاستثمار في قطاع الإسكان. وإذا تُركت التعريفات الجديدة دون تغيير، فمن المرجح أن تؤثر بشكل كبير على الأعمال التجارية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعتمد على الواردات من المنتجات النهائية.

56 - وظل سوق العمل مستقرًا في مطلع عام 2025، مع بلوغ معدل البطالة 4,2 في المائة في آذار/مارس، ولكن هذا الوضع قد يتغير بشكل مفاجئ إذا تسبب النزاع التجاري في حدوث تراجع اقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى رفع أسعار المنتجات بشكل كبير، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة. ومن المتوقع أن ينخفض استهلاك السلع المعمرة في منتصف عام 2025، بسبب توقف الإنفاق على السلع المعمرة الذي استبق فرض التعريفات الجمركية في الربع الأول من العام وتأثيرات تلك التعريفات. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو في أسعار الخدمات إلى تعويض هذا التأثير جزئياً. ومن المتوقع أن يتجاوز معدل تضخم أسعار المستهلكين 3,5 في المائة بحلول منتصف عام 2025، بمتوسط قدره 3,2 في المائة لهذا العام. وفي حين أنه من المتوقع أن يستمر التيسير النقدي، فقد يختلف توقيت وحجم تخفيضات أسعار الفائدة عن التوقعات السابقة، نظراً لأن الاحتياطي الاتحادي يواجه تنازلات كبيرة في السياسات النقدية في الموازنة بين التضخم، والعمالة والاستقرار المالي.

57 - وفي كندا، نقحت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1,8 في المائة إلى 1,6 في المائة لعام 2025، بسبب تباطؤ التعافي في الاستثمار الخاص وسط تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون تأثير تدابير التعريفات الجمركية الجديدة أخف مما كان متوقعاً في البداية، نظراً لأن الإعفاءات الممنوحة للسلع المتوافقة مع اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لا تزال قائمة.

أوروبا

58 - من المتوقع أن يؤدي النزاع التجاري العالمي إلى إجهاد التعافي الاقتصادي البطيء أصلاً في أوروبا. ومن المتوقع أن تتأثر الصادرات والاستثمار بارتفاع الحواجز الجمركية، وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتباطؤ النمو في الصين والولايات المتحدة - أكبر شريكين تجاريين لأوروبا. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة 1,0 في المائة في عام 2025، وهو ما يمثل تنقيحاً نزولياً بمقدار 0,3 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير، مما يعكس الوتيرة المتواضعة لعام 2024. ومن المتوقع الآن أن يتوسع اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 0,9 في المائة في عام 2025، أي أقل بمقدار 0,3 نقطة مئوية من توقعات كانون الثاني/يناير وأقل بقليل من النمو الذي سجل في السنة السابقة وقدره 1,1 في المائة.

59 - ومن المتوقع أن يوفر إنفاق المستهلكين دعماً متواضعاً للنمو، مدعوماً بارتفاع الأجور الحقيقية، وقدرة أسواق العمل على الصمود والمزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية. وفي حين أنه من المتوقع أن تخف حدة التضخم بشكل أكبر، بحيث يقترب من نسبة 2 في المائة المستهدفة في العديد من البلدان، فإن عدم اليقين بشأن ديناميات الأسعار يطرح تحديات على مستوى السياسات. ومن المتوقع أن تظل أسواق العمل قوية، حيث من المتوقع أن يظل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي قريباً من المستوى القياسي الحالي المنخفض البالغ 5,7 في المائة. ومع ذلك، قد تؤدي مخاطر حدوث تباطؤ اقتصادي وضعف الطلب الخارجي إلى إضعاف إيجاد فرص العمل في الأرباع القادمة.

60 - وتؤدي البيئة التجارية المتدهورة إلى تعميق التباين في النمو في مرحلة ما بعد الجائحة بين اقتصادات المنطقة القائمة على التصنيع وتلك القائمة على الخدمات. ولئن كانت توقعات النمو لعام 2025 تخفض بشكل عموم، تتدهور التوقعات بشكل أكبر بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على التصنيع، لا سيما تلك التي تربطها علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تواجه ألمانيا انكماشاً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي في عام 2025، نظراً لأنه من غير المرجح أن تعوض زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والدفاع في ظل الكبح المنقح للديون عن ضعف الاستهلاك الخاص والصادرات بصورة كاملة. وعلى النقيض من ذلك، أثبتت الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات مثل إسبانيا، والبرتغال، وكرواتيا واليونان أنها أكثر قدرة على الصمود، مدعومة بالإنفاق الاستهلاكي القوي والتعافي المستدام في قطاعي السياحة والضيافة.

البلدان المتقدمة في آسيا والمحيط الهادئ

61 - تواجه اقتصادات أستراليا وجمهورية كوريا واليابان ضغوطاً بسبب التوترات التجارية العالمية المتزايدة، نظراً لأن الصين والولايات المتحدة هما سوقا التصدير الأساسيان. وقد نقحت توقعات النمو لعام 2025 إلى 1,8 في المائة لأستراليا، و 0,7 في المائة لليابان و 1,2 في المائة لجمهورية كوريا. ومن

المتوقع أن يؤثر التباطؤ المتوقع للصين على صادرات أستراليا من السلع الأساسية، في حين أن التعريفات الجمركية المرتفعة للولايات المتحدة على السيارات، والصلب والألومنيوم تضعف الطلب الخارجي بالنسبة إلى اليابان وجمهورية كوريا. وعلى الرغم من هذه التحديات، من المتوقع أن يتعافى الطلب المحلي بدرجات متفاوتة في جميع الاقتصادات الثلاثة، بعد النمو الضعيف في عام 2024. ومن المتوقع أن تشهد أستراليا تعافياً قوياً، مدعوماً بالتيسير النقدي من مصرف الاحتياطي الأسترالي. وعلى النقيض من ذلك، لا يزال تعافي الطلب المحلي في جمهورية كوريا بطيئاً على الرغم من استمرار التيسير النقدي. ولا تزال اليابان تعاني من ضعف نمو الاستهلاك بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، في حين أنه من المتوقع أن يعتدل نمو الاستثمار الخاص وسط التشديد النقدي لمصرف اليابان المركزي.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

62 - بعد نمو أقوى من المتوقع في عام 2024، من المتوقع أن تشهد منطقة رابطة الدول المستقلة تباطؤاً اقتصادياً في عام 2025. ومن المتوقع ألا يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الكلي لرابطة الدول المستقلة وجورجيا، الذي توسع بنسبة 4,5 في المائة في عام 2024، بأكثر من 2,5 في المائة في عام 2025. ويعكس هذا التباطؤ ضعف النمو في الاتحاد الروسي وتناقص تأثير التجارة الوسيطة مع الاقتصاد الروسي بالنسبة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة الأصغر حجماً. وتتوقف التوقعات الإقليمية على عدة عوامل، بما في ذلك حل محتمل للحرب في أوكرانيا، والتغيرات المحتملة في نظام الجزاءات ضد الاتحاد الروسي، وتطور أسعار الطاقة والسلع الأساسية، والتطورات في الاقتصادات الكبرى مثل الصين. ومن المتوقع ألا ينمو الاقتصاد الروسي بأكثر من 1,5 في المائة في عام 2025 نظراً لأن للتأثير السلبي لحالات النقص في العمالة والسياسة النقدية المتشددة. ويؤثر انخفاض أسعار النفط على مصدري الطاقة في المنطقة، مما يعرض خطط الإنفاق المالي للخطر. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لأوكرانيا تعتمد بشكل كبير على التطورات العسكرية، وأداء ممر البحر الأسود وتدفقات التمويل الدولي. ونقحت التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في أوكرانيا لتصل إلى 524 بليون دولار⁽¹⁵⁾. وقد تحافظ بلدان وسط آسيا على معدلات نمو مرتفعة، مدعومة بالاستهلاك والاستثمار القويين.

63 - وفي جنوب شرق أوروبا، من المتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي من 3,4 في المائة في عام 2024 إلى 3,2 في المائة في عام 2025. ولا يزال ضعف الطلب الخارجي وعدم الاستقرار السياسي من المخاطر الرئيسية.

الاقتصادات النامية

أفريقيا

64 - لا تزال توقعات النمو لأفريقيا غير مؤكدة في ظل التوترات التجارية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والنزاعات المسلحة المستمرة والميزانيات الحكومية المجهدة. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3,6 في المائة في عام 2025، وهو تنقيح نزولي طفيف عن توقعات كانون الثاني/يناير. ويؤدي التضخم المستمر، الذي بلغ متوسطه 16,7 في المائة في عام 2024، إلى تأخير التيسير النقدي

(15) World Bank and others, *Ukraine: Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA4) – February 2022–* (15) December 2024 (Washington, D.C., World Bank, 2025).

ولكنه من المتوقع أن يعتدل إلى حوالي 12 في المائة في عام 2025. غير أن تضخم أسعار المواد الغذائية لا يزال مرتفعًا بسبب ضعف تسرب تأثير الأسعار الدولية الآخذة بالانخفاض، واهتلاك قيم العملات والاضطرابات المرتبطة بالمناخ إلى النواتج الزراعية. ويؤثر انخفاض أسعار السلع الأساسية الرئيسية، بما في ذلك النفط، والماس والكافو، على توقعات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تؤدي التوترات التجارية المتزايدة وتخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تفاقم مخاطر ميزان المدفوعات، مما يهدد آفاق النمو والتنمية. وتستمر النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان في تعطيل النشاط الاقتصادي، مما يقوض الاستقرار في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي حين أن معظم الميزانيات الحكومية لا يزال تحت الضغط، فإن تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وتحسن إمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي في مطلع عام 2025 يحдан من خطر استمرار حالة المديونية الحرجة في بعض البلدان. غير أن هذا التقدم يمكن أن يقوّض بسهولة بسبب الضغوط الخارجية.

65 - وتؤثر توترات التجارة العالمية على أفريقيا من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة. ويبرز إعلان الولايات المتحدة عن التعريفات الجمركية المتبادلة وتعليقها اللاحق في نيسان/أبريل 2025 حالة عدم اليقين التي تحيط بالنظام التجاري العالمي والمخاطر التي تواجه الاقتصادات التي تعتمد على أسواق الولايات المتحدة. وبشكل غير مباشر، من المتوقع أن تؤدي هذه التوترات إلى تباطؤ الطلب العالمي على الصادرات الأساسية لأفريقيا، بما في ذلك السلع الأساسية والسلع الوسيطة. ومما يزيد من حالة عدم اليقين عدم وضوح مستقبل قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي تمنح الولايات المتحدة بموجب امتيازات الوصول إلى الأسواق لـ 32 بلداً أفريقياً ومن المقرر أن ينتهي مفعوله في أيلول/سبتمبر 2025.

66 - ومن المتوقع أن تظل منطقة شرق أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأسرع نموًا، مع توقع أن يبلغ معدل النمو 5,2 في المائة في عام 2025. غير أن التوقعات خفضت بشكل كبير بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن النزاعات وتوترات التجارة العالمية. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن تنمو منطقة الجنوب الأفريقي بمعدل 1,9 في المائة فقط في عام 2025، وهو أدنى معدل بين المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لجنوب أفريقيا عرضة لشكوك متزايدة، تسببها المخاطر المتعلقة بسياسات الولايات المتحدة واستمرار ضعف نشاط التصنيع.

شرق آسيا

67 - تتغير التوقعات الاقتصادية لشرق آسيا بسرعة وسط توترات التجارة العالمية. وتواجه الصادرات، وهي المحرك الأساسي للنمو والاستثمار في السنوات الأخيرة، تحديات كبيرة الآن (انظر الشكل الرابع عشر). ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الإقليمي من 4,9 في المائة في عام 2024 إلى 4,4 في المائة في عام 2025، أي بانخفاض قدره 0,3 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير. وفي حين استقادت الاقتصادات الموجهة نحو التصدير من الزيادة الفورية في الصادرات قبل فرض التعريفات الجديدة في مطلع عام 2025، فإن حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية تعطل أنشطة التصنيع، وتؤدي إلى تراجع في سوق الأسهم وتضعف بعض العملات. ويشكل المزيد من التصعيد للنزاع التجاري خطرًا كبيرًا على النمو الإقليمي.

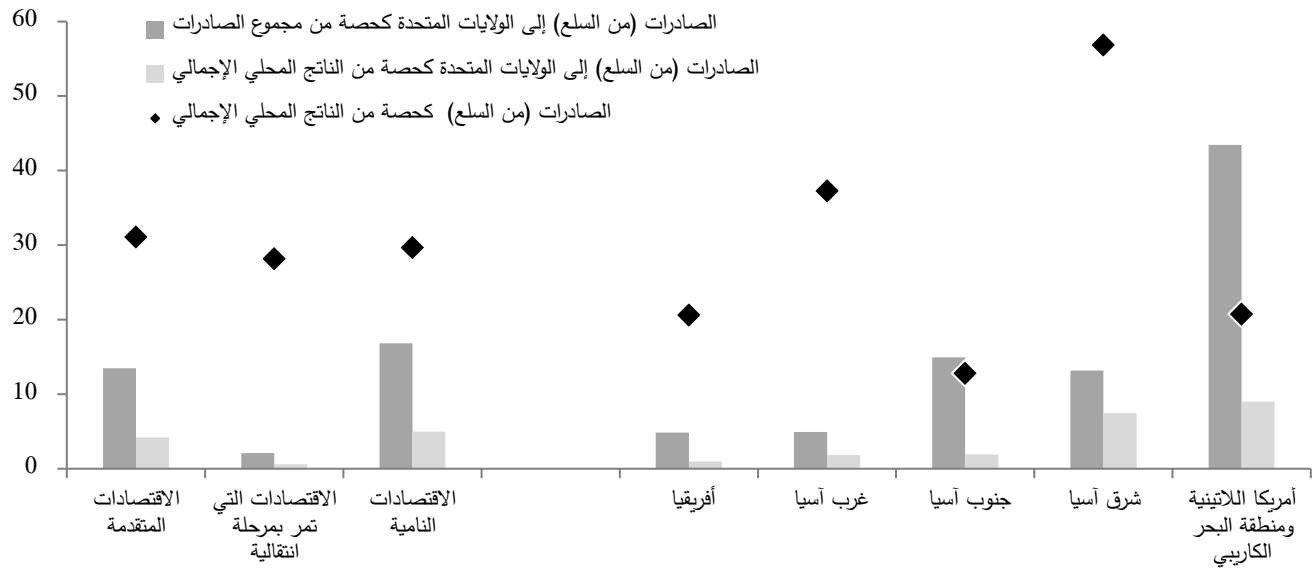
68 - ومن المتوقع أن يعتدل نمو الصين من 5 في المائة في عام 2024 إلى 4,6 في المائة في عام 2025. وعلى الرغم من النمو القوي في الربع الأول من العام، من المرجح أن يؤثر صافي الصادرات

على النمو في عام 2025 بسبب الصدمات المتعلقة بالتعريفات الجمركية. ومن المتوقع أن تساعد تدابير السياسة العامة التي أعلن عنها في آذار/مارس 2025 لتعزيز الاستهلاك والاستثمار وتحقيق الاستقرار في قطاع العقارات في التخفيف من الأثر السلبي. ويظل المضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية لتحويل الاقتصاد نحو الاستهلاك المحلي أمراً أساسياً لتحقيق القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

الشكل الرابع عشر

صادرات البضائع إلى الولايات المتحدة ومعدل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حسب مجموعة البلدان والمنطقة، 2023

(نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

69 - وفي أجزاء أخرى من شرق آسيا، تواجه الاقتصادات الموجهة نحو التصدير مثل تايلند، وفيت نام، وكمبوديا، وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية مخاطر كبيرة بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة. وفي حين أن الوقف المؤقت "للتعريفات الجمركية المتبادلة" يدعم نشاط التصنيع، فإن حالة عدم اليقين المتزايدة تضعف من معنويات الأعمال التجارية والمستهلكين، مما يثبط الاستثمار عبر الحدود في سلاسل الإمداد الإقليمية. ومن المتوقع أن يؤدي ضعف التوقعات العالمية إلى انخفاض الطلب على مصدري السلع الأساسية مثل منغوليا وقد يؤثر سلباً أيضاً على الاقتصادات المعتمدة على السياحة، بما في ذلك تايلند والجزر الصغيرة في المحيط الهادئ. وتشكل الكوارث الطبيعية الشديدة ومستويات الديون المرتفعة تحديين بالنسبة للاقتصادات الأكثر ضعفاً في المنطقة. وفي شباط/فبراير 2025، أصبحت بابوا غينيا الجديدة معرضة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة، وتعاني جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالفعل من حالة مديونية حرجية.

70 - وعلى الرغم من هذه التحديات، يحتفظ معظم اقتصادات شرق آسيا بحيز سياساتي. ويسمح التضخم الصامت، المتوقع أن يبلغ 1,1 في المائة في عام 2025، بسياسة نقدية تيسيرية، في حين أن الاحتياطات الدولية المتراكمة توفر حاجزاً ضد الصدمات الخارجية. ويمكن للبلدان ذات القدرة المالية أن تلجأ إلى تقديم دعم محدد الأهداف، خاصة إلى الفئات الضعيفة. وسيكون تنوع أسواق التصدير أمراً بالغ الأهمية للحد من المخاطر.

جنوب آسيا

71 - من المتوقع أن يعتدل نمو جنوب آسيا من 6,0 في المائة في عام 2024 إلى 5,3 في المائة في عام 2025، وهو ما يمثل تنقيحاً نزولياً بمقدار 0,4 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير، مما يعكس بيئة عالمية أكثر صعوبة. وتميل المخاطر على التوقعات المستقبلية إلى الجانب السلبي، بما في ذلك التصعيد المحتمل للتوترات الجيوسياسية، وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية على الصعيد العالمي واستمرار التحديات المتعلقة بالديون.

72 - ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 6,3 في المائة في عام 2025، نزولاً من 7,1 في المائة في عام 2024⁽¹⁶⁾. وسيؤدي الاستهلاك الخاص القادر على الصمود والاستثمار العام القوي، إلى جانب صادرات الخدمات القوية، إلى دعم النمو الاقتصادي. وفي حين أن التعريفات الجمركية للولايات المتحدة التي تلوح في الأفق تؤثر على الصادرات من البضائع، فإن القطاعات المعفاة حالياً - مثل المستحضرات الصيدلانية، والإلكترونيات، وأشباه الموصلات، والطاقة والنحاس - يمكن أن تحد من التأثير الاقتصادي. غير أن هذه الإعفاءات قد لا تكون دائمة.

73 - ومن المتوقع أن ينخفض تضخم أسعار المستهلكين على الصعيد الإقليمي من 10,7 في المائة في عام 2024 إلى 8,7 في المائة في عام 2025، مدفوعاً باعتدال أسعار الأغذية والطاقة على الصعيد العالمي والآثار المتأخرة للسياسة النقدية المتشددة. وفي الهند، من المتوقع أن يتباطأ التضخم في الهند من 4,9 في المائة في عام 2024 إلى 4,3 في المائة في عام 2025، ليبقى ضمن النطاق المستهدف للمصرف المركزي.

74 - ويسمح تراجع التضخم لمعظم المصارف المركزية في المنطقة بالشروع في التيسير النقدي أو الاستمرار به في عام 2025. وقد بدأ المصرف الاحتياطي للهند، الذي أبقى على سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثابتاً عند 6,5 في المائة منذ شباط/فبراير 2023، دورة التيسير النقدي الخاصة به في شباط/فبراير 2025. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تواصل حكومات باكستان وبنغلاديش وسريلانكا ضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي.

غرب آسيا

75 - على الرغم من بيئة دولية مليئة بالتحديات، من المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي في غرب آسيا في عام 2025، مدعوماً بتوسع تدريجي في إنتاج النفط، ونمو قوي للقطاعات غير النفطية وتأثير التيسير النقدي في أجزاء من المنطقة. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي من 2,1 في المائة في عام 2024 إلى 2,8 في المائة في عام 2025، وهو ما يمثل تنقيحاً نزولياً بمقدار 0,7 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن يؤدي إلغاء التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط منذ نيسان/أبريل 2025 إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المصدرة للنفط، حيث من المتوقع أن يصل النمو في المملكة العربية السعودية إلى 3,2 في المائة في عام 2025، مرتفعاً من 1,3 في المائة في عام 2024.

76 - ومن المتوقع أن يعتدل النمو الاقتصادي لتركيا في عام 2025 نظراً لأن المصرف المركزي يحافظ على موقف متشدد على صعيد السياسة النقدية بعد زيادة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نيسان/أبريل، ولأن ضبط أوضاع المالية العامة يتواصل. ولا يزال مؤشر مديري الشراء في قطاع التصنيع أقل من 50 منذ آذار/مارس 2024، مما يشير إلى استمرار الضغط على النشاط الصناعي.

(16) على أساس السنة التقويمية.

77 - ومن المتوقع أن يكون للتعريفات الجمركية للولايات المتحدة التي أُعلن عنها حتى الآن تأثير مباشر محدود على التوقعات في المنطقة. ومعظم الاقتصادات الموجهة نحو التصنيع، باستثناء الأردن، لا يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة كوجهة للتصدير. أما بالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الإعفاءات الممنوحة لصادرات الطاقة والبتروكيماويات تحمي مصدري النفط من الآثار المباشرة للتعريفات الجمركية. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر الآثار العامة للتعريفات الجمركية وتزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي على الإنتاج الصناعي - خاصة في الصين واقتصادات شرق آسيا الأخرى - بشكل غير مباشر على مصدري النفط عن طريق تقليل الطلب على النفط والمنتجات المكررة. وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، لا تزال الضغوط التضخمية القوية مستمرة بسبب الظروف غير المستقرة على الصعيد الجيوسياسي وعلى صعيد ميزان المدفوعات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

78 - لا تزال الآفاق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صعبة وهي تدهورت في الفترة الأخيرة. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 2025 إلى 2,0 في المائة، وهو ما يمثل تنقيحًا نزوليًا بمقدار 0,5 نقطة مئوية عن توقعات كانون الثاني/يناير، بعد توسع بنسبة 2,2 في المائة في عام 2024. ويعكس هذا التباطؤ ضعف النمو في الولايات المتحدة والصين - الشريكان التجاريان الرئيسيان للمنطقة - وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات العالمية. ويتأثر النمو أيضًا بالعوامل المحلية، بما في ذلك التباطؤ الدوري في الطلب المحلي في عدد من الاقتصادات. ونتيجة لذلك، تقف أسواق العمل زخمها، مع توقع أن تظل المكاسب في الوظائف والأجور محدودة.

79 - ومن بين أكبر الاقتصادات، من المتوقع أن تشهد البرازيل تراجعًا في النمو من 3,4 في المائة في عام 2024 إلى 1,8 في المائة في عام 2025 وسط ضعف استهلاك الأسر المعيشية، وانخفاض الحوافز المالية والتشدد النقدي. وفي المكسيك، من المتوقع أن يتباطأ النمو بشكل حاد إلى 0,2 في المائة فقط في عام 2025، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف الصادرات إلى الولايات المتحدة وتدهور في الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يتعافى اقتصاد الأرجنتين بقوة، مع توقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 5 في المائة في عام 2025، مدفوعًا بالاستهلاك الخاص القوي والارتفاع الحاد في الاستثمار.

80 - ومن المتوقع أن يستمر تراجع التضخم الإقليمي، من 5,0 في المائة في عام 2024 إلى 4,6 في المائة في عام 2025⁽¹⁷⁾. ومع ذلك، لا يزال التضخم أعلى من القيم التي تستهدفها المصارف المركزية في عدد من الاقتصادات وهو يواجه المخاطر التي تهدد إمكانات تحقيق مكاسب كبيرة، بما في ذلك بسبب تقلبات أسعار الأغذية. ويؤدي تباطؤ النمو، وارتفاع التضخم وتزايد حالة عدم اليقين بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية للولايات المتحدة إلى خلق مقايضات معقدة في مجال السياسات بالنسبة للمصارف المركزية في جميع أنحاء المنطقة. وفي العديد من الاقتصادات، قد تتباطأ وتيرة التيسير النقدي أو حتى تتوقف. ورفع المصرف المركزي للبرازيل أسعار الفائدة استجابة لارتفاع في معدلات التضخم في الفترة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، تستمر أعباء الديون المرتفعة ومدفوعات الفائدة المرتفعة في تقييد الحيز المالي، مما يحد من قدرة الحكومات على تنفيذ تدابير مواجهة آثار الدورات الاقتصادية لدعم النمو.

(17) تُستثنى الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية.